المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت -

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

خلال الفترة 2014-2018

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

إعداد الطالبين:

بلعابد أحمد

أشكر خالد

إشراف الأستاذ:

كروش نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عادل رضوان	أستاذ محاضر. أ	رئيسا
د. كروش نور الدين	أستاذ محاضر. أ	مشرفا ومقررا
د. بن دحمان محمد الأمين	أستاذ محاضر. ب	ممتحنا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

الحمد لله الذي وفقني على إجتياز كل الصعاب

وسهل لي إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي بدوري أهديه إلى من كان دعائها سر نجاحي

وإلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

بلعابد أحمد

أشكر خالد

شكر وتقدير

اللهم لك الشكر والحمد حمدا كثيرا يليق بعظمة

سلطانك وجلال مقامك والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد :

نتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير للأستاذ القدير

المشرف كروش نور الدين

الذي كان عونا وسندا في إنجاز هذا البحث المتواضع

والذي لم يبخل علينا بعطائه وتوجيهاته

وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

الذي نلنا شرف مناقشتهم لبحثنا هذا فلهم كل الإحترام والتقدير

إلى كل هؤلاء أتوجه إليهم بالشكر فشكرا لكم وجزاكم الله كل خير

ملخص:

لقد أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري في الإقتصاديات الحالية، سواء كانت متقدمة أو نامية، بفضل قدرتها على التكيف مع كافة الأزمات وهذا من خلال قدرتها على التوصل إلى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق، حيث أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية على جميع الأصعدة، وعلى هذا الأساس فقد توجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إتخاذ عدة إجراءات إصلاحية عن طريق إنتهاج سياسة إقتصادية متناسقة الأهداف وهذا بإستصدار القوانين والتشريعات التي تهدف إلى توفير المناخ المناسب لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التطرق في هذه الدراسة التي تمتد من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018، لبعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها عدم وجود تعريف موحد متفق عليه، والأساليب المختلفة لتمويل، كذلك تم التطرق إلى كافة المفاهيم المتعلقة بالتنمية الإقتصادية، والعلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية، التمويل، الواردات والصادرات، التشغيل.

Abstract :

SMEs have become the backbone of current economies, whether advanced or developing, thanks to their ability to adapt to all crises through their ability to reach innovative ways of production and marketing. These institutions have become an important strategic choice in the development process. On this basis, Algeria, like other developing countries, has embarked on several reform measures through the adoption of a coherent economic policy and the adoption of laws and regulations aimed at providing the appropriate environment for supporting and developing small and medium enterprises. This study, which extends from 2014 until the first half of 2018, addresses some of the problems related to small and medium enterprises, the most important of which is the absence of an agreed unified definition, the different methods of financing, and all the concepts related to economic development and the relationship between small enterprises Medium and economic development.

Key-words: small and medium enterprises, economic development, finance, imports and exports, employment.

فهرس المحتوي

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	V
فهرس المحتوي	VI
قائمة الأشكال	IX
قائمة الجداول	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها	3
المطلب الثاني: خصائص ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الرابع: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة فيها	19
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الأول: ماهية التمويل	26
المطلب الثاني: العوامل المحددة لإختيار نوع التمويل والنظريات المفسرة للهيكل المالي	27
المطلب الثالث: أصناف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
خلاصة الفصل	38

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية	
تمهيد الفصل	**40**
المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية	**41**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وإستراتيجياتها	**41**
المطلب الثاني: أهمية التنمية الإقتصادية وأهدافها	**44**
المطلب الثالث: مستلزمات وعوائق التنمية الإقتصادية	**47**
المطلب الرابع: نظريات ومؤشرات التنمية الإقتصادية	**50**
المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**53**
المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإقتصادي والإجتماعي	**53**
المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب البيئي	**58**
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد إستراتيجية التنمية	**60**
المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية وتنويع الإقتصاد	**61**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر	
تمهيد الفصل	**66**
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها .	**67**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها .	**67**
المطلب الثاني: معوقات وتحديات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**70**
المطلب الثالث: هيئات وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**74**
المطلب الرابع: أفاق وبرامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**79**

المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر	83
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	83
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة	85
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات والمبادلات	88
المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الإقتصادي	90
خلاصة الفصل	94
الخاتمة العامة	96
قائمة المراجع	98

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1–1)	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
الشكل رقم (1–2)	أصناف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
الشكل رقم (3–1)	معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2013 إلى غاية النصف الأول من2018	84
الشكل رقم (3–2)	تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2012–2016	86
الشكل رقم (3–3)	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنصف الأول من 2018	91
الشكل رقم (3–4)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية للفترة من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018	92

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1–1)	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة	3
الجدول رقم (1–2)	تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	5
الجدول رقم (1–3)	تعريف مجلس التعاون لدول الخليج للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	6
الجدول رقم (2–1)	الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية.	42
الجدول رقم (3–1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	67
الجدول رقم (3–2)	حصيلة مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني للفترة من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018.	77
الجدول رقم (3–3)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2013 إلى غاية النصف الأول من2018	84
الجدول رقم (3–4)	تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012–2016	85
الجدول رقم (3–5)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة 2012–2016	87
الجدول رقم (3–6)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين2009 – 2017	88
الجدول رقم (3–7)	تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات من الفترة 2014 إلى غاية النصف الأول 2018	89
الجدول رقم (3–8)	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية النصف الأول من 2018	91
الجدول رقم (3–9)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية للفترة من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018	92

المقدمة العامة

تعاني معظم الدول النامية من عدة مشاكل إقتصادية تعيق طريقها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا ما فرض عليها تبني وجهات نظر جديدة للتخلص من التبعية المفروضة عليها، وذلك بحشد كل الإمكانيات المادية والبشرية وفق إستراتيجية مدروسة وهذا من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها العالم ولتحقيق التنمية الشاملة، من خلال إعطاء المجال للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها أصبحت تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد العالمي.

وفي ظل هذه التغيرات كان لزاما على الجزائر أن تساير هذه التحولات من خلال تكييف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية من خلال بناء إستراتيجية جديدة تسمح لها بمواكبة التطورات العالمية، ومع الظروف الغير المستقرة بالنسبة لقطاع المحروقات زاد من حتمية إيجاد بدائل جديدة لتنويع مصادر الإيرادات. حيث عمدت الجزائر على تشجيع الإستثمار في مجال إقامة المشاريع وإعطائها كافة التسهيلات والدعم، ومع بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الساحة الإقتصادية حيث بدأت تلعب دورا هاما في عملية التنمية سواءً الإجتماعية أو الإقتصادية من خلال توفير مناصب عمل هامة، وكذلك قدرتها على التكيف مع الأزمات الإقتصادية أو في المناطق النائية.

لقد أصبح من البديهي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد واحدة من أهم وأنجع القطاعات التي تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل ووسيلة لتنويع مصادر الدخل للدولة.

➢ **إشكالية البحث**

نظرا للأهمية البالغة التي تحضي بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي والإجتماعي، والدور المهم الذي تلعبه من خلال خلق مناصب الشغل، وكذلك المساهمة في خلق الثروة والرفع من حجم القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

وبناءا على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مصادر تمويلها ؟
- فيما يتمثل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى مساهمتها في تطوير الإقتصاد الجزائر؟

➢ **فرضيات البحث**

للإجابة على الإشكالية المطروح إستوجب تحديد الفرضيات التي يجب الإعتماد عليها لدراسة هذا الموضوع، ومن بين هذه الفرضيات المعتمد عليها هي:

- يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة يسمح لها بمسايرة الإختلالات والإضطرابات التي تمس الإقتصاد؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم التنويع الإقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الإقتصادية؛
- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع الظروف الاقتصادية الحالية؛
- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحلقة المكمل للقطاعات الأخرى؛
- المكانة التي تحضي بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إستصدار التشريعات والقوانين، وإستحداث آليات وهيأت لمرافقتها من حيث توجيهها وتمويلها.

➢ **مبررات إختيار الموضوع**

من بين المبررات التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع هي:

- الأهمية التي يتميز بها موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال الآونة الأخيرة؛
- يعد هذا الموضوع ضمن صميم التخصص؛
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الإقتصادية؛
- الأدوار التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل، وكذلك القيمة المضافة التي ساهمة بها لتحسين وتطوير الإقتصاد.

➢ **أهداف الدراسة**

- شرح مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية الإقتصادية؛
- إبراز بعض الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول دون تطورها؛
- توضيح مختلف الأساليب والهياكل المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة إيجاد العلاقة بين التنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توضيح الدور المستقبلي لهذه المؤسسات كبديل للمحروقات.

➢ **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

– الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإرتقاء بإقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة سواء كانت محلية أو دولية؛

- الأهتمام الكبير الذي أولتها الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع.

➢ **حدود الدراسة**

تكمن حدود الدراسة فيما يلي:

– **الحدود المكانية**

تم دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة شاملة من خلال الإعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

– **الحدود الزمانية**

لقد تم التركيز في هذه الدراسة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر من 2014 إلى غاية النصف الأول من سنة 2018.

➢ **منهج البحث**

من أجل حصر مفاهيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتوضيح الدور التنموي لهذه المؤسسات، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي لوصف كل ما تعلق بهذه المؤسسات وذلك لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقتصادية.

وكذلك القيام بتحليل الجداول الإحصائية والأشكال من أجل توضيح الأدوار التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى المساهمة التي تضيفها للأقتصاد الوطني.

➢ **أدوات البحث**

تم الإعتماد في الدراسة على مختلف المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية، والمقالات، المجلات، ومواقع الأنترنيت والكتب، من أجل إثراء هذا الموضوع.

➢ **الدراسات السابقة**

- كروش نور الدين، أطروحة دكتوراه، مقدمة بعنوان " **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة تحليلية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،** جاءت هذه الدراسة لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوضيح الدور المهم التي تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاديات العالمية، كما تم دراسة مفهوم أسواق الأوراق المالية من حيث متطلبات إنشائها، وأهم الأوراق المتداولة في السوق وكذلك المتدخلون في السوق من خلال مختلف الأوامر التي يصدرونها، وأسباب التوجه نحو إنشاء البورصة الخاصة بهذه المؤسسات، حيث أن من بين أهم النتائج المستخلصة نذكر ما يلي:

– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في خلق القيمة المضافة والرفع من الإنتاجية الوطنية والتنويع الإقتصادي، بإضافة إلى توفير مناصب شغل والحد من البطالة؛

– يكتسي سوق الأوراق المالية أهمية كبيرة في الإقتصاديات الحديثة خاصة تلك المتوجهة أكثر نحو إقتصاد السوق، حيث تمثل مركزا لجمع وتعبئة الإدخار الوطني؛

– سعي مختلف الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة إقتصاديا إلى إنشاء أسواق بديلة للأوراق المالية، تكون موجهة خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تراعي ميزاتها وخصائصها.

- سامية عزيز، أطروحة دكتوراه، مقدمة بعنوان "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**"، تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية الإجتماعية وخاصة في توفير مناصب عمل جديدة ولكن المشكل المطروح هو أن قيمة العمل تختلف داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنه في المؤسسات الأخرى،

– إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكفأ من المؤسسات الكبيرة من ناحية التنويع في الإنتاج لتلبية الطلب المحدد في الأسواق أو إنتاج سلع ذات تكلفة نقل عالية أو معرضة للتلف بشكل كبير، مما يقلل من أهمية ووفرة الحجم في إنتاج هذه السلع؛

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كسر العزلة على المناطق النائية من خلال ما تنتجه من إنتاج أو توفير للخدمات التي يحتاجها الأفراد داخل المجتمع بتالي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

– يؤدي سوء التخطيط إلى إعاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال النتائج الميدانية المحصل عليها.

أوكيل حميدة، أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان "**دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية**"، تناولة هذه الدراسة السياسة المالية، والتي تعتبر من أهم العناصر تأثيرا على النشاط الإقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال نفقاتها العامة بجميع بنودها وإراداتها العامة بمختلف أنواعها، إذ تختلف أهدافها من دول النامية إلى الدول المتقدمة كونها تسعى إلى إحداث الإستقرار الإقتصادي أو سد الفجوة مع مساندة القطاع الخاص، حيث تم إستخلاص النتائج التالية:

– تعتبر التنمية الإقتصادية مفهوم شاملا يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الإقتصادي فهي عملية تشمل التغير النوعي والهيكلي في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لتمتد إلى التنمية المستدامة؛

– إن تحقيق التنمية الإقتصادية مرتبط بمدى وفرة الموارد المالية خاصة الذاتية منها والتي تعرف تراجعا كبيرا مقارنة بحجم النفقات المطرد للدول النامية، والعمل على إرساء مبادئ الحوكمة من شفافية ومساءلة وإقرار المشاركة تجسيدا للعدالة والمصداقية سواء في الموازنة العامة في مختلف مراحلها أو رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

نسيمة سابق، أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان " **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**"، تمحورت الدراسة حول الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهد نموا واضحا، وذلك لأن هذه المؤسسات تعتبر الشكل الجيد للإستثمار وهذا راجع لقدراتها على جذب المدخرات المحلية، وخلق فرص عمل كافية لإمتصاص البطالة، كذلك يعمل الإستثمار على تجهيز الأسواق بالسلع المحلية من خلال الإعتماد على الموارد الوطنية، كذلك توصله الدراسة أن رغم الإهتمام التي أولته الدولة لهذا القطاع إلا أنه مايزال يعاني من العديد المشاكل منها:

– مشاكل التسويق التي ترجع إلى عدم الإلمام بمبادئ التسويق وإرتفاع تكاليف الترويج للمنتوجات، وكذلك مشكل العقار الصناعي؛

– مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة التي تعتبر من أكبر المصاعب التي تأثر على إمكانية المستثمر المحلي في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشري محمد الناصر، رسالة ماجستير مقدمة بعنوان "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، تمحورت الدراسة حول التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أمام التحولات الذي يشهدها العالم في ظل العولمة والإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستدامة، مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار إلى جانب المشاكل القانونية والإدارية، كذلك رغم

هذه التحديات إلا أن لهذه المؤسسات مساهمات فعالة في مجال خلق مناصب العمل وهذا علاوة على مساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، وأن التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية والحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية السياسية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية، كما تطرق في هذه الرسالة على مستقبل وإمكانيات هذه المؤسسات في ولاية تبسة حيث أثبت أنها تشتغل بصفة عشوائية ولا تراعي فيها مبدأ الإستدامة.

- مدخل خالد، رسالة ماجستير مقدمة بعنوان "**التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" حيث تناولت هذه الرسالة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف والصعوبات التي تعترض إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، كذلك ركزت هذه الرسالة على الإطار النظري للتنافسية من خلال مفهوم التنافسية الذي يشمل المؤسسة وقطاع النشاط والدولة، ومفهوم الميزة التنافسية والقوي الخمس التي تربط تنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك جاء من خلال أحد المحاور دراسة واقع تأهيل المؤسسات في ظل التنافسية في الجزائر من خلال المفاهيم المرتبطة بالتأهيل المعتمد في الجزائر، إذ هناك مبادئ للتأهيل كما له دوافع وأهداف، والتعرف على البرامج الجزائرية للتأهيل سواء تأهيل المؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من طرف الجهة الوصية عن القطاع.

- **صعوبات الدراسة**

إن من إهم الصعوبات التي تلقيناها عند إعداد هذه المذكرة تكمن في قدم المعلومات والإحصائية التي تحتويها الكتب، كذلك تناقض في بعض الإحصائيات المعتمد عليها في الدراسة وخاصة في منشورات وزارة الصناعة والمناجم وكذلك المجلات.

الفصل الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وآليات تمويلها

تمهد الفصل

لقد إزداد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الكثير من الدول والباحثين وذلك إدراكا منهم للدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال خلق فرص العمل الجديدة وتوسيع النشاط الصناعي وتطويره، والمساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام، وكذلك دورها في تشجيع المبادرة الفردية.

ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الحيوي الذي تلعبه في ظل التحولات الكبيرة الذي يشهدها العالم أوجب الوقوف على كافة الجوانب التي تساهم وتساعد في تطورها، والصعوبات التي تعاني منها، وكذلك التطرق إلى إشكالية عدم إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر صعوبة بالنسبة للمهتمين بالشؤون الإقتصادية، وذلك لعدم قدرتهم على وضع حدود فاصلة يمكن من خلالها التفريق بين مختلف المؤسسات،وعليه ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المعايير المعتمدة لتحديد التعاريف لهذه المؤسسات مع الغوص في العديد من التعاريف السابقة، حتى يتم الوقوف على مكانتها ووزنها في الإقتصاد، وكذلك مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحديد سبل ترقيتها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها

نظرا لتعدد العناصر والمقاييس التي يمكن أن تبنى عليها عملية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف الدول, وهذا الذي أدى إلى خلق نوع من الصعوبة في إيجاد الحدود الفاصلة التي يتم عليه حصر تعريف موحد، وهذا ما أدى بالدول باختلافها إلى تبني تعريف خاص بها.

الفرع الأول: التعريف القانوني لبعض الدول والهيأت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد إختلفت عامة الدول والهيئات على إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها:

المؤسسة التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وإستند في ذلك على معيار حجم المبيعات ومعيار عدد العمال ووضع حدودا لذلك، من تصنفها ما هو مبين في الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم (1-1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: رمزي بومعراف، **المرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[1] رمزي بومعراف، **مناخ الإستثمار وتأثيره على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص:مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص: 48.

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشمل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل.[1]

تعريف البنك الدولي

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:[2]

- **المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها أقل من 10موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100,000دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100,000دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى (3) ثلاثة ملايين دولار أمريكي،
- **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15مليون دولار أمريكي.

تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين يختلف على أساس مجال نشاطها، رقم أعمالها، رأس مالها وعدد العمال في المؤسسة، وهي كالأتي:[3]

- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي فهي كل مؤسسة رقم أعمالها أقل من أربعة مئة (400) مليون ين صيني، وتوظف أقل من ألف (1000) عامل.
- أما المؤسسات الصغيرة فهي كل مؤسسة رقم أعمالها أقل من عشرين (20) مليون ين صيني، وتوظف أقل من ثلاثمائة (300) عامل. أما بالنسبة للمؤسسات المصغرة فهي تلك التي تحقق رقم أعمال أقل من ثلاثة (3) مليون ين صيني، وتوظف أقل من عشرين (20) عامل.

---

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 2، أفريل 2018، ص: 216.

[2] مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص: 51.

[3] كروش نور الدين، **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تجارية والمالية، تخصص: مالية، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص: 13.

تعريف الإتحاد الأوربي

على إثر التغيرات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد الأوربي عام 1996 حدثت عدة مناقشات بين أعضاء المجموعة الأوربية ومؤسسات الأعمال، خاصة مع إدراك الإتحاد المعوقات والعراقيل التي تواجه مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، والسبل الكفيلة للتصدي لها، ومن بين أهم ما تقرر هو وضع تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في عام 2003 بموجب الأمر 2003/361/EC. وقد دخل هذا التعريف حيز التنفيذ في أول جانفي 2005، ويمكن التعبير عن هذا التعريف بالجدول التالي:[1]

الجدول رقم (1-2): تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
مؤسسات متوسطة	أقل من 250 عامل	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو
مؤسسات صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
مؤسسات مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات: مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص:41.

يمكن إعتبار المؤسسات إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد العيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الإستقلالية أي أن تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25% كحد أقصي. ويتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونيا ومن ثم إقتصاديا يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولاها بعدد الموظفين وثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.[2]

تعريف مجلس التعاون دول الخليج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وبسبب ندرة البيانات المالية للمنشآت (حجم المبيعات وحجم رأس المال وغيرها) من جهة، وصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى، فإننا نجد أنها تميل إلى إستخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت، بإستثناء الكويت التي تستخدم حجم رأس المال،كما هو مبين في

[1] مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص:41.

[2] عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإقتصاد المحمي إلى إقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 118.

الجدول رقم (3-1) وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات ليس لديها تعريف موحد رسمي حيث تختلف التعريفات في المؤسسات الحكومية عنه في البنوك، كما قد تختلف من إمارة إلى أخرى وفي المؤسسات داخل الإمارة الواحدة.[1]

جدول رقم (1-3): تعريف مجلس التعاون دول الخليج للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

الدولة	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
البحرين	1- 9 عمال	10-19عامل	20- 99 عامل
عمان	1- 5عمال	6-20 عامل	21- 100 عامل
قطر	-	أقل من 10 عمال	10 عمال وأكثر
السعودية	1-9عمال	10- 59 عامل	60- 199 عامل
الكويت	-	رأس المال أقل من 150 ألف دينار	رأس المال أقل من 500 ألف دينار

المصدر: إهاب مقابلة، **بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 17، العدد الأول، يناير2015، ص: 31.

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الإنتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالإعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بحسب حجمها وحسب الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسؤولة عن مساندة وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفرق

[1] إهاب مقابلة، **بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 17، العدد الأول، يناير2015، ص: 31 .

الوظيفية[1]، فهو يقوم على أساس التحاليل النظرية للإقتصاد ودراسة مقومات المؤسسات.

1- المعايير الكمية

يعد هذا المعيار من أهم المعايير إستخداما من طرف الدول سواء كانت هذه الدول متقدمة أو تلك السائرة في طريق النمو، وكذلك الهيأة الدولية ذات الإختصاص والذي يقوم على ما يلي:

1-1- معيار عدد العمال (حجم العمالة)

يعتبر هذا المعيار من أهم المؤشرات المستعملة التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي والبساطة في التطبيق، خاصة إذا كانت البيانات المتعلقة بعدد العمال متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبإستمرار، وعلى الرغم من ذلك لابد من توخي الحذر في هذا المؤشر، وإلا سوف يتم الوقوع في مشكل يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات، وذلك من خلال إعتبار أن المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة والعكس، وعلى هذا الأساس فقد تعرض هذا المعيار للعديد من الإنتقادات، من أهمها أن معيار عدد العمال لا يمكن أن يكون الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية فهناك متغيرات إقتصادية أخرى لها أثر كبير على حجم المؤسسة.[2]

1-2- معيار رأس المال

يعتمد هذا المعيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مقدار رأس المال المستثمر في المؤسسة، وهكذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لهذا المعيار، هي المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصي معين، يختلف بإختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات، وذلك تبعا لدرجة النمو الإقتصادي التي بلغتها الدولة، وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة.[3]

1-3- معيار حجم المبيعات

يعتبر هذا المعيار من المعايير الأكثر إستخداما هو الآخر في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعتبر مؤشرا ذو مصداقية إلى حد كبير لمستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، وللإشارة فقط أنه لا بد من إستخدام هذا المعيار مع معيار أخر وذلك راجع لكون هذا الأخير يتطلب تعديلات مستمرة وفقا لتغيير الأسعار ومعدلات

---

[1] سامية عزوز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع تخصص: تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 50.

[2] نسيمة سابق، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2015-2016، ص: 13.

[3] فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص: 8.

التضخم.[1]

2- المعايير النوعية

تحضي المعايير النوعية بأهمية كبيرة لا تقل عن المعايير الكمية لما تحتويه من عناصر مهمة في تحديد شكل أو طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه المعايير نذكر ما يلي:

2-1- المعيار القانوني

وفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شركات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة وشركات المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنتجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.[2]

2-2- معيار الإستقلالية والملكية

حيث تتمثل في:[3]

2-2-1- الإستقلالية: ونعني بها إستقلالية المؤسسة عن التكتلات الإقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني، وأيضا إستقلالية الإدارة والعمل، ولن يكون المدير هو المالك الشخصي وتفرد المدير في إتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص إلتزامات المؤسسة إتجاه الغير.

2-2-2- الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية، ...إلخ)، وقد تكون الملكية مختلطة.

---

[1] بن مسعود آدم، **الهيات والأليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2011-2012**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، مجلة دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 7 المجلد 2، 2014، ص: 179.

[2] قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، العدد12، جوان2015، ص: 14.

[3] سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص: 21.

2-3- معيار حصة المؤسسة من السوق

بالنظر إلى العلاقات الحتمية التي تربط المؤسسات بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما إعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.[1]

الفرع الثاني: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إشكالية إيجاد تعرف جامع وموحد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى إختلاف إقتصاديات البلدان، حيث أن الدول المتقدمة رغم تشابه نماذجها الإقتصادية، غير أنها مختلفة من حيث تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن التمايز الكبير بين الاقتصاديات الدول المتقدمة مع غيرها من إقتصاديات الدول العالم الأخرى.

حيث "أصبح في الوقت الحاضر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستخدم إستخداما واسعا في التشريعات القانونية والحياة الإقتصادية في مختلف الدول والمنتظمات العالمية، وعلى الرغم من ذلك لم يتم تحديد تعريف دقيق وشامل متفق عليه، فمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم العديد من فئات المؤسسات الإقتصادية والتي هي ليست متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات، كما أن المؤسسات تختلف بإختلاف مستويات نمو الدول ومقوماتها الصناعية، حيث تتصف في البلدان الصناعية بالديناميكية والتجديد على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية".[2]حيث توجد عدة عوامل ترتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توضح تعريفها نذكر منها:

1- العوامل الإقتصادية

توجد عدة عوامل إقتصادية تتحكم في تحديد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات منها:

[1] ديندن صلاح الدين، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص: 10.

[2] هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 17.

1-1- إختلاف درجة النمو

إن إختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس مستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة وأيضا وزن وأهمية الهياكل الإقتصادية المتواجدة فيها (مؤسسات، وحدات إقتصادية)، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يمكن إعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية كالجزائر وذلك بسبب إختلاف وضعيتها الإقتصادية والنقدية والإجتماعية، لذلك فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لأخر تبعا لتباين درجة النمو الإقتصادي.[1]

1-2- إختلاف نوع النشاط

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه وبإختلاف النشاط الإقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الإختلافات، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى إستثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات...فإن المؤسسات التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق، لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الإستغلال كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسات التجارية.[2]

1-3- تعدد فروع النشاط الإقتصادي

يتفرع كل نشاط إقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الإقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعات الإستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منها يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه نشاطها فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعات الغذائية أو النسيجية من حيث الحجم.[3]

---

[1] فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص: 3.

[2] عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المرجع سبق ذكره**، ص: 106.

[3] **المرجع المذكور أعلاه**، ص: 107.

2- العوامل التقنية

يتمثل العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات، حيث كلما كانت المؤسسات أكثر إندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحيدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

3- العوامل السياسية

وتتركز في مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقها من أجل توجيهها وترقيتها ودعمها، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدودها والتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.[2]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها

نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص فإنها تستطيع أن تساهم في الإنعاش الإقتصادي وذلك لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في إقتصاديات كل البلدان، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للإقتصاد في هذه البلدان ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99,6%من مجموع المؤسسات، ألمانيا 90%، اليابان 99,3%، أوروبا99,8%.[3] إلا أن هذه المؤسسات تواجه الكثير من المعوقات التي تقيد تطورها وتتسبب في فشلها نظرا لطبيعتها ومميزاتها.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مكانة بالغة الأهمية في إقتصاديات الدول سواء كانت متطورة أو متخلفة وذلك للإعتبارات التي تتميز بها وكذلك الخصائص التي تتمتع بها، ومن بين أهم هذه

---

[1] رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 4.

[2] كروش نورالدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 6.

[3] قرارية ريمة، دريس ناريمان، **دراسة تقييميه لدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عنكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، العدد4، ديسمبر2018، ص: 100 .

الخصائص نذكر ما يلي:

1- سهولة الإنشاء والتأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنخفاض حجم رأس مالها وهذا ما يشجع أصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء مثل هذه المؤسسات كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة وسهلة ما يجعلها سهلة في الإنشاء، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل هذه مدخرات من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي.[1]

2- جودة الإنتاج ونظام معلومات غير معقدة

إن التخصص الدقيق والمحدود لهذه المؤسسات يسمح لها بتقديم منتوج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على المهارات حرفية ومهنية والإستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين، الأمر الذي يمكنها من التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، وقدرتها على إتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبيرة. كما أن مرونة تسيير هذه المؤسسات وقدرتها على التجديد والإبتكار تسمح لها أكثر من المؤسسات الكبيرة على إغتنام الفرص لطرح منتجات جديدة بشكل دائم وإتباع طرق إنتاج حديثة. إن نظام المعلومات غير معقد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعله يتلاءم من نظام القرار غير المعقد. ويظل لنظام المعلومات في المؤسسات دور كبيرا في إتخاذ القرارات من حيث توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة سواء في رسم سياستها أو إتخاذ قراراتها.[2]

3- قدرتها على الإنتشار في مناطق جغرافية عديدة

نظرا لحجمها الصغير يمكن لهذه المؤسسات أن تتوسع في مناطق جغرافية عديدة بعيدا عن المراكز الصناعية التقليدية، وذلك راجع لقدرتها على التكيف في إنتاج السلع الخاصة بتلك المناطق، وهذا ما يجعلها قادرة على التأقلم وتجنب المخاطر.

4- المرونة الكبيرة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجية، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى

[1] فرحاتي حبيبة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 15.

[2] قرارية ريمة، دريس ناريمان، **المرجع سبق ذكره**، ص: 101.

كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.[1]

5- الإستقلالية في الإدارة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك إرتباط الإدارة إرتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في إتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الإستقلالية في الإدارة .[2]

6- مركزية التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي بإستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات إستثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص المتاحة وإعداد أجيال من المتدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات.[3]

الفرع الثاني: عوامل النجاح والفشل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

1- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن من بين أهم العوامل التي تساعد على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

1-1- المواصفات الشخصية للمدير(مالك المؤسسة)

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة على نجاح وتأثير شخصية المدير الذي غالبا ما يكون المالك في هذه المشروعات كما يجب توفير فيه بعض الصفات أهمها:[4]

---

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 219.

[2] **المرجع المذكر أعلاه**، ص: 219.

[3] مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص: 41.

[4] علام محمد رضا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص: 26.

- إمتلاك القدرة على حسن التوقع والنظرة المستقبلية بعيدة الأمد؛
- حسن التعامل مع الأزمات والمشاكل والتأقلم معها والقدرة على قيادة مؤسسته في أمان؛
- خلق روح المجموعة الواحدة وحسن المعاملة والإهتمام بالعاملين؛
- الإهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكثر ربح.

1-2- تحديد الأهداف

إن عدم تحديد أولويات وأهداف صريحة يسعى مدير المؤسسة أو مالكها إلى تحقيقها منذ الإنطلاق قد يرهن نجاح هذه المؤسسة وأن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة واضحة على العديد من الأسئلة أهمها لأي غرض أنشأت هذه المؤسسة؟ أو ما هي أهداف هذه المؤسسة؟ فإذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح، وأن العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها بما فيه الكافية، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها وإزدهارها.[1]

1-3- المعرفة الجيدة بأوضاع السوق

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها (السلع والخدمات) وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة الجيدة بين المؤسسات والزبائن هي السر وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات بتقديم خدمات شخصية تفردية، وليس خدمات قائمة على أساس معرفة الأراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.[2]

1-4- الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم

إن المؤسسات قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الإختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الإختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من القدرات، وإن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد الملموسة مثل العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات

[1] علام محمد رضا، **المرجع سبق ذكره**، ص: 27.

[2] مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص ص: 46-47.

تنافسية، وتعبر اليوم عنها بكونها رأس مال فكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسة.[1]

1-5- مواكبة التطور والحداثة

إن إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنظيم إداري بسيط ومرن وكذا إعتمادها على تكنولوجيا غير معقدة يمكن أن يسهل لها إمكانية الإنسياب مع التغيرات والتطورات المحيطة على مستوى التكنولوجيا بشكل مرن حيث يمكن لها تطوير منتجاتها وإضافة تعديلات عليها دون إجراءات إدارية أو تغييرات تكنولوجية قد تتسبب في تكاليف ضخمة مقارنة بما هي عليه المؤسسات الكبيرة.[2]

2- عوامل الفشل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من بين العوامل التي تحول دون تطور وإستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

2-1- الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي

إن العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي لإعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي إعتياديا لفشل المشروع في البقاء والإستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها. حيث إن وضع خطة إستراتيجية تؤدى لتمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك وما الذي يتمكن المستهلك من شرائه، من هو المستهلك المستهدف،كيف يمكن جذب والمحافظة على المستهلكين.[3]

2-2- مشاكل اليد العاملة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة إستقرار العمالة في هذه المؤسسات وذلك بسب تسربها إلى المؤسسات الكبيرة، وذلك راجع إلى الأجور المرتفعة وإمكانيات الترقية في العمل، وهذا ما يؤدي إلى توظيف عمالة جديدة أقل خبرة وكفاءة، وتحملها لأعباء التكوين والتدريب وهو ما يؤثر علي جودة السلع والخدمات.

2-3- الخلافات بين الشركاء

في أحيان كثيرة يكون المشروع ضحية النزاعات الشخصية لأصحابه، وعدم التفاهم على كثير من الأمور والإختلاف حول كثير من القضايا التي تؤثر من قريب أو بعيد على المشروع نفسه (الفشل)، خاصة إذا أحاط

---

[1] مدخل خالد، **المرجع سبق ذكره**، ص: 46.

[2] علام محمد رضا، **المرجع سبق ذكره**، ص: 27.

[3] ماجد العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الخامسة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2014،ص: 20.

ذاته بالنزعة المركزية التي قد تؤدي به إلى الإنشغال بذاته أكثر من العمل، عندها تبدأ مشاكل نقص السيولة، تأخير السداد، حقوق الموردين، تأخير التسليم، عدم متابعة سير العمل ومعرفة المشاكل التي تواجهه.[1]

2-4- عدم أهلية الإدارة

تتمثل في ضعف الكفاء وضعف القدرة على إتخاذ القرارات وعدم إمكانية توظيف الموارد المالية والبشرية في مجالات تعظم مخرجاتها، فضلا عن عدم وجود فلسفة إدارية واضحة المعالم والأبعاد كما أن المدراء في هذه الأعمال لا يمتلكون القدرة على تأدية مهامه بنجاح، حيث يتصف المالك بضعف قدرته القيادية وعدم توفر المعرفة الضرورية لإدارة الأعمال، وإن العديد من مدراء هذه المشروعات لا يعرفون ما ينبغي إتخاذه أو إعتماده بهدف تحقيق الكفاءة والنمو في هذه الأعمال.[2]

2-5- ثقل العبء الضريبي والجمركي

تؤدي الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنامي الأنشطة الموازية (التهرب الضريبي)، كما إرتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الإقتصادية أدي إلى توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية أو فقدان بعض مناصب العمل وتحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة.[3]

2-6- المشاكل الفنية

والتي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

2-6-1- صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي

تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.[4]

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص: 69.

[2] قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، تخصص: تسويق دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص: 52.

[3] بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 5، فيفري 2019، ص: 15.

[4] خياري ميرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص: 29.

2-6-2- صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة التحصل على الوسائل الحديثة لإستغلالها في عملية تطوير إنتاجها وذلك بسبب نقص الدعم وكذلك التمويل اللازم لإقتناء هذه المعدات.

2-6-3- سوء إستخدام حقوق التصنيع

قد ينجح أصحاب مشروع معين في تطوير منتج أو شراء حق تصنيعه محليا من شركة أجنبية، إلا أنه قد يفاجئ بعد مرور الوقت غير الطويل بظهور وحدات مقلدة تحمل نفس العلامة التجارية من مصادر غير معروفة، مما يترتب على ذلك أثار إقتصادية سيئة، وتكون شديدة الخطورة عندما تكون الوحدات المقلدة سيئة الصنع وغير مطابقة للمواصفات مما يسئ إلى سمعة المنتج ويؤثر سلبا على إقبال الجمهور عليه مما يؤدي إلى إنخفاض كبير في المبيعات، وتزداد خطورة هذه الأمور أيضا عندما يكون أصحاب المشروع على جهل بالإجراءات القانونية.[1]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة ودور مهم، وهذا ما يساعد هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية وهذا ما سيتم توضيحه في العناصر التالية:

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إهتمام غالبية الدول مهما كان حجمها الإقتصادي خاصة في ظل التحولات والتغيرات الإقتصادية العالمية وذلك راجع لمكانتها المحورية في العملية الإنتاجية من جهة، وتوفير فرص العمل والتقليص من نسب البطالة من جهة أخرى، وكذلك تقديم الإضافة من خلال تشجيع الإبتكار والإبدع لتحسين الأوضاع الإجتماعية وتحقيق الأهداف الإقتصادية، وفي ما يلي سيتم التطرق إلى مدى الأهمية التى تمثلها هذه المؤسسات:

- خلق فرص عمل أكثر وفرة وإستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدت مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قُورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبيرة، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة، فعلى سبيل المثال في أمريكا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 60 %من حجم فرص التوظيف، وفي أستراليا تستوعب45% من القوى العاملة؛[2]

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **المرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[2] محمد طالبي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، مجلة دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، العدد12، الجزائر، 2009، ص: 46.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، فضلا على إستخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا؛[1]
- إن هذه الشركات لديها القدرة على الإستجابة لمتغيرات السوق والتطورات السريعة لحركة العرض والطلب وفرصها على النمو والبقاء أكبر من الشركات الكبيرة ذات المرونة الأقل؛[2]
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها قدرة أكبر على إستعاب نسبة أعلى من قوة العمل، ذلك لأنها لا تستعمل الآلات الحديثة التي تعوض القوة البشرية من جهة، وللنمط الإجتماعي المرتبط بنشاطها، حيث تميل إلى تشغيل الأقارب والأصدقاء، والنساء من دون إشتراطها لمؤهلات علمية أو شهادات رسمية، من جهة أخرى، وبذلك فهي تساهم إسهاما كبيرا في تحريك سوق العمل وضمان توازنه؛[3]
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تحديث وتطوير عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، حيث توفر العديد من فرص التكامل الإقتصادي بمختلف صوره الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتحسين تخصيص الموارد.[4]

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الحياة الإقتصادية وذلك نظرا لتواجدها في عامة القطاعات ومساهمتها في التنمية الإقليمية، ولطابعها التشاركي وتكاملها مع المؤسسات الكبيرة، وإعتبارها مصدر التجديد المتواصل للصناعة والخدمات، نتيجة لتشجيع الإبتكار والإبداع، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة هامة لملئ الفراغ للعديد من الحلقات الإنتاجية فهي العنصر المكمل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، نتيجة لتمويلها بالمواد نصف المصنعة التي تحتاجها، حيث يرمي إنشاء هذه المؤسسات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل

---

[1] محمد طالبي، **المرجع سبق ذكره**، ص: 46.

[2] بلال خلف السكرانة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 93.

[3] نادية قويقع، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق**، مجلة العلوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 14، 2006، ص ص: 197-198.

[4] كروش نور الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 26.

وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛[1]

- إستحداث مناصب عمل جديدة نتيجة التزايد المستمر للطلبات على المنتوجات الخاصة بهذه المؤسسات وكذلك لتعظيم الأرباح؛
- ترشيد الإنتاج، عن طريق إتباع سياسة تنظيم عمليات الإنتاج وذلك من خلال الإستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج والرفع من حجم المنتوجاتها بالتنسيق بين حجم الإنتاج والتوزيع، والمتغيرات التي تحدث في الأسوق وإستغلال الجيد للمعلومات من أجل إجتناب المنافسة الغير المتكافئة، بالإضافة إلى المراقبة الجيدة لتنفيذ المخططات أو البرامج؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثورة المحلية، وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق؛[2]
- تحقيق سياسة إحلال الواردات عن طريق إنتاج السلع وفق متطلبات السوق للوصول إلى الإكتفاء الذاتي، والتمكن من التصدير في حالة قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي.

المطلب الرابع: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة فيها

نظرا لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد أنشطتها فرض على هذه المؤسسات أخذ عدة أشكال:

الفرع الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أشكال تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى وهذا من خلال:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار القانوني

إن المعيار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى وفق طبيعة النظام السياسي الغالب، وهو الشخصية الرسمية التي تعطيها الدولة لهذه المؤسسات عند إنشائها والتي تميز بين الحقوق والواجبات التي تنظم المؤسسات والعلاقات التي تترتب بينها وبين كافة الأطراف التي تتعامل معها وبالتالي تحكم نمط نشاطها ولها عدة أوجه منها:

[1] نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الإقتصادي وخفض معدلات البطالة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، المنظم من طرف جامعة أمحمد بوقرة، يومي: 18و19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر، ص: 613.

[2] **المرجع المذكر أعلاه**، ص: 614.

1-1-المؤسسات الخاصة

والتي تأخذ الأشكال التالية :

1-1-1-المؤسسات الفردية

وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.[1]

1-1-2- مؤسسات الشركات

يتضح لنا في هذا النوع من الشركات والتي تقوم على إلتزام أو عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر على المساهمة في مشروع مالي معين بالإضافة إلى وجوب تقدم مجموعة من الحصص سواء كان عبارة عن مال أو عملا، بحيث يستند هذا العقد على أركان موضوعية عامة والمتمثلة في الرضا، الأهلية، المحل والسبب والهدف الرئيسي من إنشاء هذه الشركة هي تقاسم الأرباح وتنقسم الشركات بشكل عام إلى الشكلين التاليين:

1-1-2-1- شركات الأشخاص

وهي الشركة التي تقوم على الإعتبار الشخصي، والثقة المتبادلة بين الشركاء، ذلك أن شخصية الشريك فيها لها دور رئيسي في قيامها وإستمرارها وإنقضائها، فهي لا تقوم إلا على عدد قليل من الأشخاص يعرف بعضهم بعضا ويثق كل واحد في لأخر، ودعما لهذه الثقة وحفاظا عليها لا يجوز كأصل عام التنازل عن الحصص للغير إلا بقيود معينة وإذا زال الإعتبار الشخصي إنهارت الثقة وإنقضت الشركة.[2]

ويتفرع منها عدة أشكال منها شركة التضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم.

1-1-2-2-شركات الأموال

وهي الشركة التي ترتكز في المقام الأول على الإعتبار المالي، ولا إعتبار لشخصية الشريك، وما تنطوي عليه من الصفات، وتظهر بصمات هذا الإعتبار المالي عند تكوين الشركة وأثناء حياتها، وعند إنقضائها فأثناء تكوينها غالبا ما يتم اللجوء إلى الجمهور الذي لا يعرف بعضه بعضا للحصول على رأس مالها وذلك في صورة طرح

---

[1]عليان نيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 18.

[2]أميرة جديد، **إجراءات إنشاء الشركات التجارية وفق التشريع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص: 15.

الأسهم عليه، وأثناء حياتها لا يظل الشريك أسيرا يستطيع الإنسحاب منها عن طريق تداول أسهمه دون أن يؤثر ذلك على بقائها وإستمرارها،[1]ومنها ينبثق عدة أشكال وهي شركات المساهمة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

1-2-المؤسسات العمومية

هي المؤسسات التي تمتلكها الدولة بحيث لا يجوز لأي مسؤول أو مسير لها أن يتصرف في ممتلكاتها إلا بمرافقة الدولة على ذلك، وتقوم هذه المؤسسات من خلال النشاط الإقتصادي على تحقيق المصلحة العامة كما أن ليس هناك أهمية كبيرة لعنصر الربح فهي تعمل على أساس تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة.

1- تصنيف المؤسسات وفق معيار النشاط

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية:

2-1- مؤسسات الصناعية

يعتمد قطاع الصناعي على العديد من الأنشطة الصناعية التي بدأت فيها مشاريع كالطباعة ولعب الأطفال والملابس وغير ذلك، أو إنتاج المواد الغذائية المختلفة كالأجبان والخبز والبسكويت وغير ذلك، وبعبارة أخرى هي تلك المؤسسات التي تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات إنتاجية نهائية أو وسيطية وذلك بالإعتماد على الآلات والمعدات التي تمتلكها المؤسسة.[2]

2-2-المؤسسات الفلاحية

وتشمل المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية وهي التي تتمثل في المشاريع الزراعية بمختلف أنواعها ومنتوجاتها ومشروعات الثروة الحيوانية بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وكذلك ما تعلق بالنشاطات المرتبطة بالأرض والمواد الطبيعية.

2-3-مؤسسات القطاع الثالث

هذا النوع من المؤسسات تشمل كافة النشاطات التي لا تنتمي للمجالات السالفة الذكر، وهي الأنشطة المتعلقة بقطاع بالخدمات سواء المصرفية التي تقدمها البنوك أو الفندقية أو حتى التجارية وكذلك خدمات النقل بمختلف فروعه، الصحة وغيرها.

---

[1] أميرة جديد، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 15-16.

[2] زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص: 27.

3- تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة الإنتاج

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعتماد على طبيعة الإنتاج الأشكال التالي:

3-1- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية

يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الإستهلاكية على تصنيف المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات فهي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، كما لا تحتاج إلى تقنيات إنتاج حديثة ومتطورة.[1]

3-2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية

المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.[2]

3-3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيزات

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك في البلدان المصنعة.[3]

أما في الدول النامية فتتحدد نشاطاتها في بعض مجال الصيانة من خلال إصلاح بعض التجهيزات والآلات المتمثلة في وسائل النقل والآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وأيضا تجميع بعض الآلات بالإعتماد على قطع الغيار في الغالب تكون مستوردة.

---

[1] مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 87.

[2] زيتوني صابرين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[3] قبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص:28 .

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار إلى:

4-1- المؤسسات العامة

يقصد بالمؤسسات العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) سواء إنفردت بذلك أو مشاركة فيه غيره، من هنا المؤسسات تهدف في محل الأول من الإعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.[1]

4-2- المؤسسات الخاصة

يقصد بالمؤسسة الخاصة تلك المؤسسة التي تقوم في المقام الأول من الإعتبار على فكرة الملكية الخاصة، وهذه المؤسسة يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركة التضامن، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية، وتهدف أساسا إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح، ويعتبر هذا النوع الأكثر إنتشار في العالم.[2]

4-3- المؤسسات المختلطة

وهي المؤسسات التي تكون ملكيتها مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال نسب متفاوتة.

---

[1] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 13.

[2] مودع وردة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 39.

الشكل رقم (1-1) تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

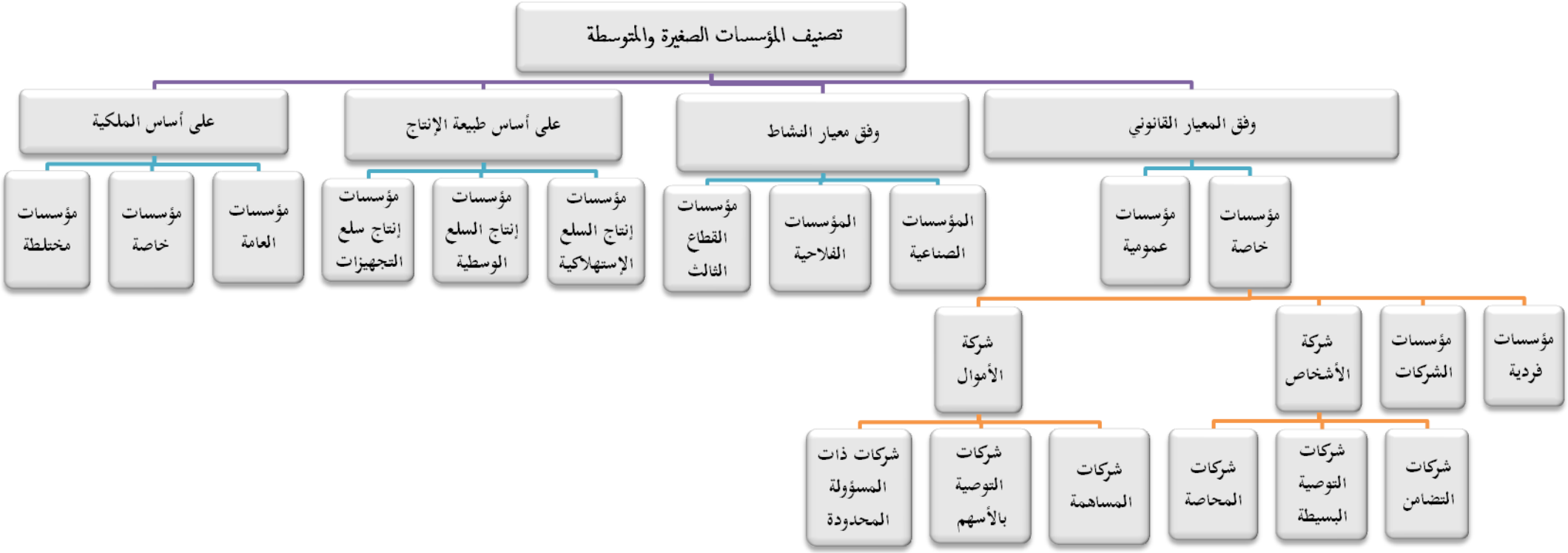

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعطيات السابقة

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق العالم العديد من المشاكل والصعوبات التي تؤثر في قدراتها التنافسية وكذلك تعيق تطورها، وأغلب هذه المشاكل تكون مرتبطة بالبيئة التي تتواجد فيها هذة المؤسسات، ومن أهم هذه العوائق نذكر ما يلي:

1- مشاكل العقار الصناعي

من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الإستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لإرتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على إختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللأزمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.[1]

2- مشاكل تسويقية

تظهر هذه المشكلة من خلال نقص الخبرة التسويقية بالنسبة للمالكين والعمال وذلك بسبب عدم إهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق والمتغيرات التي تحدث كل فترة، ونقص الخبرات والمؤهلات لدى العمال، وكذلك عدم وجود إلمام واسع بمفهوم التسويق الحقيقي وحصر هذه الأعمال في مفهوم البيع والتوزيع.

3- صعوبة الحصول على التمويل

يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجود أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترتقي لأن تكون مشروع يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول النامية، وبالتالي فإن ضعف التمويل وعدم توفر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2011، ص: 33.

صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد يعتمد على نفسه في تمويل أو يلجأ إلى القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشرط قد لا يستطيع تحملها وذلك لإنعدام الثقة بين القائمين على المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية.[1]

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن العملية التمويلية والإستثمارية تبدأ عادة بظهور الحاجة للتمويل وذلك لإنشاء أو زيادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يجب أن تكون هذه الحاجة قد نتجت عن سوء تسيير رأس المال المتواجد لديها، كما يجب أن تتوافق طبيعة التمويل ومقداره مع الغرض الحقيقي للحصول عليه.[2]

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل من الركائز الأساسية التي تقوم عليها كافة المؤسسات مهما كانت طبيعتها أو شكلها وهذا منذ إنشائها حتى بداية النشاط الفعلي، وإنطلاقا من الأهمية التي يحضى به التمويل فإن الإقتصاديون لم يتمكنوا من إعطاء التعريف الجامع لكل عناصره أو خصائصه، والذي يمكن أن يلخص أو يلخص مفهومه.

الفرع الأول: تعريف التمويل

يعتبر التمويل من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات لتوفير إحتياجاتها من المواد الأولية وكذلك تسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، وعلى هذا الأساس فقد حاول الباحثون تحديد مفهوم للتمويل بحيث أجمعوا على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية الضرورية لإنشاء أو تطوير المشروع سواء كان خاص أو عام، كما أن هناك عدة تعاريف خاصة بالتمويل وذلك لتعدد الوظائف والأنشطة المرتبطة به، حيث عرف التمويل على أنه:

- هو مجوعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل إستثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية إستثمارات المؤسسة.[3]
- عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الإجتماعي، فهو إذن تدبير الموارد المالية للمؤسسة في أي وقت تكون

[1] مشري محمد الناصر، **لمرجع سبق ذكره**، ص: 34

[2] رامي حريد، **المرجع سبق ذكره**، ص:32.

[3] شبيرة سعيدة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 14.

هناك في حاجة إليها، ويمكن أن يكون التمويل طويل، متوسط وقصير الأجل.[1]

الفرع الثاني: أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة في جميع أنواع المؤسسات، وتنبع أهميته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية هذه المؤسسات في حد ذاتها، فهي أساس عمليات الإنتاج وأصل النشاط الإقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة ومتوسطة قبل ظهور المؤسسات الكبيرة الحجم، وقدرتها العالية على تنمية الإقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، والمساهمة في إستقرار أسعار الصرف.[2]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لإختيار نوع التمويل والنظريات المفسرة للهيكل المالي

تواجه المؤسسة عند قيامها بعملية التمويل عدة بدائل يتطلب الأمر المفاضلة فيما بينها وإختيار الأنسب منها بالإعتماد على مجموعة من العوامل ومتمثلة في:[3]

الفرع الأول : العوامل المحددة لإختيار نوع التمويل

إن من بين العوامل التي تحدد نوع إختيار التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كما يلي:

1- العوامل المتعلقة بالمؤسسة

إن مميزات وخصائص المؤسسة ووضعيتها المالية تعتبر من أهم العوامل التي تحدد نوع التمويل، وذلك لكون الممولين يفضلون المؤسسات التي لها سمعة جيدة وعلاقات واسعة في القطاع من أجل إستثمار أموالهم، حيث توجد عدة عناصر داخلية وخارجية في المؤسسة تحدد على أساسه نوع التمويل وهي:

1-1- حجم المؤسسة

لقد إفترضت العديد من الدراسات وجود علاقة بين حجم المؤسسة ونسبة الإستدانة حيث وضح العديد من الباحثين، بأن حجم المؤسسة عامل تمييز في إختيار الهيكل المالي للمؤسسة، ولكن رغم ذلك فإن تأثيره يبقى غامض فالمؤسسات الكبيرة الحجم تكون متعددة النشاطات الإستراتيجية وبالتالي أقل مخاطرة من المؤسسات الصغيرة الحجم حيث أن تكاليف الإفلاس المباشر سوف تنخفض مع زيادة حجم المؤسسة.[4]

---

[1] مودع وردة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 54 .

[2] هالم سليمة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 67.

[3] فرحاتي حبيبة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 50.

[4] محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالى للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص : 234.

1-2- هيكل الأصول (الضمانات)

تلعب الضمانات دورا مهما في تحديد الهيكل المالي للمؤسسات، بحيث ووفق نظريات الإقتصادين أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الضمانات ونسبة الإستدانة، وذلك لأن تمويل الأصول الثابتة من طرف المقرضين سوف يعرضهم لمخاطر شديدة وذلك راجع لإنخفاض الكبير الذي تتعرض له قيمة تلك الأصول في حالة التصفية،كما أن المؤسسة التي يتضمن هيكل أصولها نسبة كبيرة من الأصول الثابتة تتوجه إلى إستخدام حجم أكبر من القروض طويلة الأجل في هيكلها المالي، وهذا تماشيا مع مبدأ التغطية في التمويل والذي ينص بضرورة تمويل الأصول الثابتة من مصادر التمويل.

1-3- الإدارة والسيطرة

إن رغبة الملاك الأصليين في الإحتفاظ بسيطرتهم على المؤسسة من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد الأموال المستخدمة، وفي العادة لا يتدخل الدائنون في إدارة المؤسسة عندما تكون الأمور طبيعية، إلا أنه في حالة التوسع بدرجة كبيرة في المديونية وعجز المؤسسة عن سداد إلتزماتها المالية، فإن هذا يؤدي إلى إفلاس المؤسسة والقيام بتصفيتها، الشيء الذي يجعل الملاك يفقدون كل شيء.[1]

1-4- معدل النمو

يعتبر معدل النمو من بين أكثر المتغيرات إستعمالا في الدراسات التطبيقية التي بحثت في محددات تمويل المؤسسات الإقتصادية، حيث أن معظم الدراسات قد أدرجته من بين أهم المتغيرات المستقلة تأثيرا، أما النسبة التي عبرت عنه فكانت في غالب الأحيان نسبة التغير في رقم الأعمال السنوي أو نسبة التغير في الأصول، ولقد حضي هذا المتغير بتلك الأهمية نظرا لأن قرار الإستثمار الذي يتضمن بصورة أو أخرى هدف النمو والتوسع يرتبط أساسا بقرار التمويل .[2]

1-5- طبيعة القطاع

يعتبر نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة وخاصة التي ترتبط به حتى مع تسويقه أي الخدمة ما بعد البيع، بحيث ترتفع تكاليف الإفلاس عند المؤسسة، وهذا من خلال إنسحاب العملاء بمجرد شعورهم بأن المؤسسة تعاني من مشاكل، وكإستراتيجية تقوم المؤسسة بإتباع سياسة تخفيض القروض وذلك تجنبا لمزيد من المخاطر.

---

[1] كروش نور الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 40.

[2] العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص: 343.

2- العوامل المتعلقة بمصادر التمويل:

من بين أهم العوامل التي يتم بها تحديد نوع التمويل هي:

2-1- الدخل

ويتمثل في حجم العائد على الإستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالإقتراض لتمويل عملية ما فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الحصول عليه، فإن كان الفرق إيجابيا يتم الإعتماد على القروض كوسيلة للتمويل.[1]

2-2- التوقيت

يقصد بالتوقيت هو إختيار المؤسسة للوقت المناسب للحصول على الأموال اللازمة مع تخفيض تكلفة أموال الإقتراض والملكية مما يمكن المؤسسة على الحصول على وفرات كبيرة وذلك عن طريق التوقيت السليم لعمليات الإقتراض والتمويل خاصة خلال الدورات التجارية، كما أن هذا العامل يرتبط إرتباطا وثيقا بعامل المرونة.[2]

2-3- طبيعة القروض

تنخفض تكلفة الوحدات إذ كانت القروض المتحصل عليها في شكل سندات ذات قابلية للتحويل سواء إلى أسهم أو سندات يمكن إستدعائها كما يؤدي في نفس الوقت إلى إنخفاض تكلفة القروض الأمر الذي يشجع المنشأة على التركيز بدرجة أكبر على الأموال المقترضة في عملية التمويل.

2-4- مدى الخطر

ولتحقيق هذا الهدف يجب المفاضلة بين هياكل التمويل البديلة المتاحة والإختيار بينهما، وهذا يقتضي قياس العائد المتوقع والمخاطرة في ظل كل هيكل والعمل على تحقيق التوازن بينهما، كل هذا يؤدي بالمؤسسة إذا كان إختيارها مناسب إلى تعظيم قيمتها في السوق. وبصفة عامة تنطوي سياسة أي مؤسسة بخصوص الهيكل المالي على تحقيق موائمة بين الخطر والعائد، فتزايد الإعتماد على الإقتراض في تمويل أنشطة المؤسسة يرفع من مستوى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ومن ثم حملة الأسهم فيما يؤدي من ناحية أخرى إلى إرتفاع معدلات العائد المتوقعة، وتؤدي مستويات الخطر الأعلى إلى إنخفاض أسعار أسهم المؤسسة غير أن معدل العائد المتوقع الأعلى قد يرفع هذا السعر. وتأسيسا على ماسبق فإن الهيكل المالي الأمثل يجب أن يحقق الموازنة بين العائد والخطر بشكل يعظم من

[1] فرحاتي حبيبة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 50.

[2] **المرجع المذكور أعلاه**، ص ص: 51-52.

قيمة سهم المؤسسة.[1]

2-5- الشريحة الضريبية

من الأمور التي تشجع المؤسسة على الإقتراض (إستخدام التمويل المقترض)، هو ما تحققه من مزايا ضريبية أو ما يعرف "بالوفر الضريبي"الناتج عن ظهور فوائد في قائمة الدخل، حيث أن التكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون المعدلات الضريبية مرتفعة، وعليه كلما زادت إمكانية المؤسسة في الحصول على وفر ضريبي لكونها غير مطالبة بدفع ضريبة بسبب تمتعها بالإعفاء الضريبي، أو سبب تكبدها خسائر مالية أدت إلى إنخفاض ربحيتها، وبالتالي إنخفاض الضريبة وربما إنعدامها، ففي حالة كهذه فإن المركز الضريبي، لا يشجع المؤسسة على الإقتراض.[2]

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي

يعتبر موضوع الهيكل المالي من أهم القضايا التي حازت على إهتمام الباحثين في مجال الإدارة المالية، وعلى الأساس ظهرت عدة نظريات حول إختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه النظريات التي تقوم بتفسير الهيكل المالي نذكر ما يلي:

1- نظرية المراجحة على أساس قيمة التصفية

الفكرة الأساسية لهذا النموذج هي أن الهيكل المالي للمؤسسة لا يتحدد من خلال المفاضلة بين الأموال الخاصة والديون، ولكن من خلال القرارات المتراكمة المتخذة في السابق من خلال السياق المالي اللحظي: إصدار الأسهم عندما يكون التثمين مرتفع وسياق البورصة جيد، إصدار الديون وإعادة شراء الأموال الخاصة عندما تكون الأسعار منخفضة والبورصة تميز بتشاؤم التوقعات.[3]

2- نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل

في أوائل الستينات أجرى قوردن دونالدسون G.Donaldson دراسة ميدانية، خرج منها بنظرية لترتيب أفضلية مصادر التمويل من وجهة نظر المؤسسات، وتتلخص أبعاد تلك النظرية في النقاط التالية:[4]

---

[1] حراش معاذ، نمر أحمد، **أثر الهيكل المالي على القدرات المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 24.

[2] راضية قربوع، **محددات إختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص: 60.

[3] محمد بوشوشة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 202.

[4] منير إبراهيم هندى، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية 3، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2015، ص: 224.

- تفضيل المنشأة الإعتماد على مصادر التمويل الداخلي، المتمثلة في الأرباح المحتجزة ومخصصات الإهتلاك؛
- تضع المنشأة نسب مستهدفة للتوزيعات بناء على توقعاتها بشأن الفرص الإستثمارية المتاحة، وتوقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقلة؛
- تتبع المنشأة سياسات ثابتة بشأن التوزيعات، بمعنى أنها تتجنب أي تغيرات مفاجأة، خاصة تلك التي تنطوي على تخفيض في قيمة الأرباح الموزعة.

3- نظرية العلاقة التوازنية والمؤشرات لعالم الواقع

حيث تقوم هذه النظرية على المؤشرات التالية:

- المؤسسات التي تنتمي لفئات ذات درجة عالية المخاطر، بحيث تعتمد على درجة تذبذب العائد المتولد عن الأصول؛
- المؤسسات التي تتميز بدرجة كبيرة من الربحية والتي بدورها تخضع لحجم عالي من الضريبة؛
- المؤسسات التي تستعمل الأصول الحقيقية في أنشطتها الإنتاجية، يمكنها أن توسع في حجم الإقتراض.

4 – نظرية عدم تماثل المعلومات

يبدو التعارض واضحا بين نظرية مود كلياني وميلر في عالم تفرض فيه ضرائب، ونظرية ترتيب أفضليات مصادر التمويل، فالنظرية الأولى تضع الأموال المقترضة في المقدمة بغرض الإستفادة من الوفورات الضريبية، بينما تضع النظرية الثانية الأرباح المحتجزة في المقدمة لأسباب سبق ذكرها، من بينها أنها مصدر تمويل مقبول من الأطراف المعنية، كما أن الإعتماد عليها لا ينطوي على تكاليف إصدار، ومن هذا التعارض توصل مايرز وماجلوف إلى نظرية عدم تماثل المعلومات، وهي نظرية وفرت مناخا ملائما لتفسير نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل، على النحو الذي سبق الإشارة إليه.[1]

5- نظرية الهيكل المقارن

وهي تقوم على مبدأ بسيط ألا وهو السعي للمقارنة بين نسبة المديونية في مؤسسة معينة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع وتكون مشابهة لها من حيث الخصائص، والوسيلة المستعملة في هذا الصدد هي مقارنة نسبة مديونية المؤسسة مع متوسط المديونية لمجموعة مؤسسات القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة، حيث تقوم المؤسسات في هذه المقارنة باختيار هيكلها المالي من خلال ملاحظة معدل المديونية للمؤسسات المشابهة.[2]

[1] منير إبراهيم هندى، **المرجع سبق ذكره**، ص: 229.

[2] محمد بوشوشة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 224.

6- نظرية الوكالة

تعرف عموما علاقة الوكالة على أنها كل علاقة تنشأ بين طرفين بموجبها يوكل الطرف الأول (الموكِل) طرف ثاني (الموكَل، العون) بتنفيذ مهام معينة لحسابه، ويتحصل بذلك على سلطة إتخاذ القرار في حدود ما يمليه العقد، بينما يتحمل الطرف الأول نتائج قرارات الطرف الثاني.[1]

المطلب الثالث: أصناف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يؤخذ التمويل عدة أصناف وأشكال وهي كالتالي:

الفرع الأول: التصنيف حسب المدة:

نميز في هذا النوع من التمويل الأشكال التالية:

1- التمويل قصير الأجل

هي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن العام عادة، وتكون الأموال موجهة "لنشاطات الإستغلال".

ويقصد بالنشاطات الإستغلال: هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر بالإستمرار أثناء عملية الإنتاج أي النشاط.[2]

2- التمويل متوسط الأجل

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية الحاجة الدائمة للمؤسسة، كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات قيد التنفيذ، والتي تفوق مدتها سنة واحدة ولا تتعدى في الغالب الخمس (05) سنوات.[3]

3- التمويل طويل الأجل

هو التمويل الذي يمتد لأكثر من خمسة (5) سنوات والذي يوجه لتمويل النشاطات الإستثمارية والمتمثل إما لأجل إقتناء وسائل الإنتاج كالمعدات،الآلات، أو من أجل الحصول على العقارات سواء كانت هذه العقارات أراضي أو مباني والإنشاءات والتوسع.

الفرع الثاني: التصنيف حسب المصدر

تصنيف المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب المصدر كما يلي:

---

[1] العايب ياسين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 42

[2] مساني رشيدة، بومنير نسرين، **دور وفعالية الأليات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغيرة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تمويل مصرفي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص: 27.

[3] كروش نور الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 30.

1- التمويل الداخلي

يقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي أن مصدرها ناتج عن دورة الإستغلال. وهناك من ربط التمويل الداخلي بالنمو الداخلي للمؤسسة، فنجد "جاكمين" عرف النمو الداخلي بأنه "إستخدام المؤسسة لمواردها الخاصة لتنفيذ سياستها الإستثمارية، والتي تمول بالأرباح غير الموزعة أو باللجوء إلى الوسطاء الماليين".[1]

2- التمويل الخارجي

يلجأ المشروع إلى التمويل الخارجي وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه، ويتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية محلية كانت أو أجنبية بواسطة إلتزامات مالية سواء كانت قروض أو سندات أو أسهم لمواجهة إحتياجاتها التمويلية، ولهذا التمويل مصدرين، تمويل خاص يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات، وتمويل عام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها والذي يكون في شكل قروض بنكية وسندات خزينة.[2]

الفرع الثالث: تصنيف حسب الغرض الذي يستخدم لأجله

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الغرض الذي يستخدم لأجله على النحو الآتي:

1- تمويل الإستغلال

ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الإستغلال، وبهذا المعني ينصرف تمويل الإستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.[3]

2- تمويل الإستثمار

هي تلك الأموال التي يكون الغرض من إستخدامها الإنتاج، أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد الخام أو شراء آلات وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.[4]

---

[1] راضية قربوع، **المرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] فاطمة الحاج قدور، **التمويل كأداة لإستمرارية المشاريع الإستثمارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص:54.

[3] رحالي كريمة، **أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 24.

[4] هالم سليمة، **المرجع سبق ذكره**، ص : 72.

المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وإنطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في:[1]

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

حيث تتمثل هذه المصادر كما يلي:

1- التمويل الذاتي لصاحب المشروع

وهو ذلك الفائض النقدي الذي يتولد عن نشاط المؤسسة للإستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما حيث يمثل الإدخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل إستثمارات حسب عدة أشكال أو لتغذية وإثراء الأموال الخاصة. وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية.[2]

2-التمويل بالأرباح المحتجزة

يمكن كذلك لصاحب المؤسسة الصغيرة أن يقوم بالتمويل بواسطة ما يحتجزه من أرباح، أو من خلال ما يحتجزه من أصول في صورة مخصصات إحتياطات، أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع أو المشروع نفسه والمستثمرة في شكل ودائع، أوراق مالية، عقارات...، ويمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع المحقق من طرف الشركة خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات، ذلك أن الأرباح المحققة تخضع لسياسة توزيع تبين ما إذا كانت هذه الأرباح سوف توزع بالكامل أو سوف يحتفظ بها كليا أو سيتم الإحتفاظ بجزء فقط منها.[3]

3-الشركاء والمساهمون في الشركة

يمكن الحصول على التمويل بتحويل المؤسسة إلى شركة وإصدار الأسهم، إضافة إلى أن المشاركين يوفون ضمان أمام الجهات المقرضة، وقلما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا الخيار كون إصدار الأسهم يتطلب نجاح المؤسسة ووضعية جيدة لها في السوق حتى يكون هناك طلب على أسهمها.[4]

---

[1] عبد العزيز قتال، سارة عزيزية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–واقع وتحديات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يوم 07/06 ديسمبر 2017، الوادي، الجزائر، ص: 4.

[2] زويدة يمينة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 16.

[3] نسيمة سابق، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 36-37

[4] شبيرة سعيدة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 16.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجي

إن من أهم مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي :

1- الإقتراض من الأهل والأقارب

كثير من أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة يلجأون في تمويل مشروعاتهم وتوفير إحتياجاتهم المادية عن طريق الأهل والأقارب والأصدقاء وكمصدر أساسي للتمويل ففي بعض الدول تتراوح بين 9-11% وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية من حجم التمويل الممنوح للمشروعات التجارية الصغيرة وفي بعض الدول العربية تصل نسبة التمويل للمشروعات الصغيرة بين 16-18% عن طريق الإعتماد على الأقارب والأصدقاء.[1]

2- الإقتراض من البنوك التجارية

يعد التمويل المصرفي الشكل التقليدي والرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يعتبر من أهم مصادر الأموال الخارجية المتاحة لها إذ يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الإئتمان التجاري، وذلك نظرا للمرونة الكبيرة التي تتمتع بها القروض البنكية التي تحصل عليها المؤسسة عادة في صور نقدية، كما تسمح لها بالحصول على الأموال اللازمة بكمية كافية وبتكلفة أقل من تلك التي يمكن الحصول عليها من السوق المالي.[2]

3- قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لأجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عامة أو خاصة من تجاوز الصعاب والتحديات قامت الدولة بإستحداث مؤسسات وهيئات متخصصة في منح قروضا ميسرة وبدون ضمانات، بحيث أن هذه الهيأت وبالرغم من الدور المهم الذي تلعبه إلا أن مساهمتها يبقي محدود وذلك لعدة إعتبارات منها البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات لمنح هذه القروض خاصة في البلدان العالم الثالث، وكمثال على ذلك البنك الأوربي للإستثمار الذي أنشيء سنة 1958، "وفقا لمعاهدة روما، وهي عبارة عن هيئة تابعة للإتحاد الأوروبي، تمنح القروض الطويلة المدى، حيث يقوم بعملية إقراض للقطاع العمومي والخاص من أجل تمويل المشاريع التي تهم الإتحاد الأوروبي لاسيما في المجالات التالية: [3]

- تماسك وتقارب مناطق الإتحاد الأوروبي؛

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **المرجع سبق ذكره**، ص: 100.

[2] سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص 108.

[3] قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص ص: 159-160

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقوم البنك الأوروبي بنشاطه داخل الإتحاد الأوروبي وفي 140 دولة التي أبرم معها الإتحاد الأوربي إتفاق التعاون.

الفرع الثالث: بدائل التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أشكال حديثة لتمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لمختلف مستويات نمو هذه المؤسسات، وهذا في ظل تكاليف القروض المرتفعة من المصادر التقليدية، ومن بين هذه البدائل نذكر ما يلي:

1- التمويل التأجيري

يعرف التمويل التأجيري على أنه "عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخري بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقدة عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها.[1]

2- التمويل عن طريق رأس المال المخاطر

هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الإستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال.[2]

في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل التخفيف من حدة هذا المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطوراها ونجاحها.[3]

ويعتبر رأس المال المخاطر أسلوبا من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة فهو يجمع بين تقديم النقد وتقديم المساعدة في إدارة الشركة مما يحقق تطوير، ويمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال رؤوس الأموال التي يرغب الإدخار العام أو إدخار المؤسسات (بنوك، شركات تأمين، مؤسسات، سلطات عمومية) بإستثمارها بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع، قد يصل في بعض البلدان كأمريكا من30% إلى40%.[4]

---

[1] فرحاتي حبيبة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 66.

[2] بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، **المرجع سبق ذكره**، ص: 16.

[3] **المرجع المذكور أعلاه**، ص: 16

[4] عبد الله بلعيدي، **التمويل برأس المال المخاطر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة، تخصص: إقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص: 88.

الشكل رقم (1-2): أصناف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

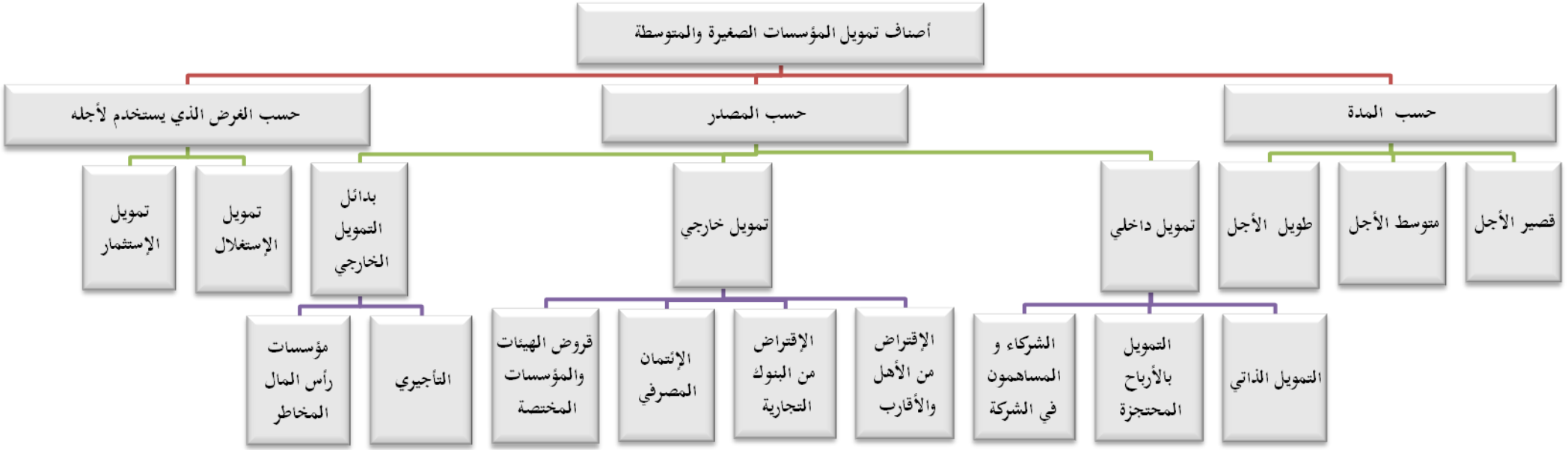

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى جميع الجوانب المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يظهر أن هذه المؤسسات أصبحت تحضي بإهتمام كبير من كافة الدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وذلك للدور الحيوي التي تلعبه خاصة في تطوير وتحسين الظروف الإقتصادية وخلق الثروة، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية والجهوية ومعالجة أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات، كما تعتبر أحسن بديل للمؤسسات الكبيرة في مجال التشغيل، وذلك لسهولة تأسيسها وتكوينها كما أنها لا تتطلب الموارد المالية الكبيرة لبداية نشاطها.

وكذلك تم التوصل إلى إستخلاص النقاط التالية:

- أن أغلب الإقتصاديين والدول لم يتوصلوا إلى تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعل أساسي ومهم في قطاع الأعمال.

الفصل الثاني:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية

تمهيد الفصل

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في خلق الثروة وجلب الإستثمارات، وتنويع مصادر الدخول للدول وخاصة الريعية منها، وبهذا تلعب تلك المؤسسات دورا هاما في الحد من معدل البطالة وتوفير مناصب شغل لأفراد المجتمع، وإرساء الإستقرار سياسي للدول، وهذا ما يعطيها مساهمة كبيرة في التخفيف من الأزمات الإقتصادية، ومما سبق نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية التي تعتبر هدفا تسعى لأجله كل الدول، لما لها من أهمية بالغة على المجتمع من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...إلخ.

حيث يشمل هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية؛

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية

تعتبر التنمية الإقتصادية من بين المفاهيم التي تحضي بالإهتمام الكبير من طرف كافة الدول لأنه الخيار الرئيسي الذي يقود إلى التحرر من التخلف والتبعية الإقتصادية للدول الرائدة في هذا المجال، وكذلك نظرا لدور الفعال التي تلعبه لتطوير الإقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وإستراتيجياتها

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية ومختلف التعاريف الخاصة بها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي

إرتبط مفهوم التنمية في البداية كثيرا بالنمو الإقتصادي، ثم بدأ مفهوم التنمية في التوسع حيث ساهمت ثلاث إتجاهات بصفة أساسية في تطور مفهوم التنمية من بُعدها الإقتصادي وصولا لبُعدها الشمولي وهذه الإتجاهات هي:[1]

- المؤسسات والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي؛
- الخبراء والباحثين في الدول المتقدمة؛
- حكومات الدول النامية والمؤسسات غير الحكومية.

1- تعريف التنمية الإقتصادية

التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في إستثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى، وتعرف التنمية الإقتصادية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[2]

2- تعريف النمو الإقتصادي

يري **ريمون بار*** أن النمو الإقتصادي: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان " أما

---

[1] علیان نبیلة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 54.

[2] حكيم بن جروة، باديس بوخلوة، رمزي بودرجة، **العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستديمة**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد 2، أفريل 2018، ص: 113.

* **ريمون بار**: هو إقتصادي وسياسي فرنسي بدأ أستاذا جامعيا متخصصا في الإقتصاد ثم دخل السياسة ولد (ريمون أوكتاف جوزيف بار) في 12أفريل 1924 بفرنسا

فرسوا بيرو فيري النمو الإقتصادي بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما ".[1]

3- الفرق بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي

بعد التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنمية والنمو يمكن توضيح العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
أوجه الإختلاف	
- هو إرتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. - هو لا ينطوي على أي تغير هيكلي. - هو يهتم بالكم. - هو لا يهتم بتوزيع عائده أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة،	- هي أوسع وأكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، تشمل أبعاد سياسية، ثقافية، إجتماعية، إقتصادية. -هي التي تتطلب تغير في البنيان الانتاجي. - أما التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم. - هي تركز على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.
أوجه التشابه	
-كلاهما عبارة عن زيادة في الدخل المحلي. -كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية ومستمرة. -كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.	

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على الغلم مريم، **دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص: 42.

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

الإستراتيجية هي كلمة تعني مجموعة من الأفكار والخطط والتدابير التي تتناول بعض الجوانب من النشاط الإنساني، وذلك من أجل الوصول إلى هدف مستقبلي معين، من خلال إتباع منهج دقيق يراعي جميع التغيرات

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص: 9.

المحتملة لتحقيق الأهداف، وتحييد المشاكل المعيقة لها، من أجل الوصول إلى المبتغى المرغوب فيه، فمن بين أهم هذه إستراتيجيات نذكر ما يلي:

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية: للقطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، خاصة في المراحل الأولى من التنمية نظرا لدوره في عملية التنمية، والذي يتأتى من خلال ما يمكن أن يساهم به من مهام في تحقيقها، ويبرز ذلك من خلال:[1]

- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الإقتصادية الأخرى؛
- توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الصناعية؛
- يوفر الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات خاصة القطاع الصناعي؛
- خلق الطلب على السلع الصناعية لتحفيزه على التوسع والتطور؛
- توفير العملات الأجنبية لتلبية إحتجاجات التنمية الإقتصادية؛
- إستراد السلع الرأسمالية وذلك من خلال الصادرات الزراعية؛
- تجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

2- إستراتيجية التركيز على الاستثمار وتراكم رأس المال (الإستثمارات الضخمة)

يعرف التراكم الرأسمالي على أنه العملية التي يترتب عليها زيادة في حجم رأس المال (المادي) المتاح، وتمر عملية التراكم الرأسمالي بثلاث مراحل، الأولى لابد من زيادة حجم الإدخار الحقيقي، وفي الثانية تتطلب وجود مؤسسات مالية قادرة على جمع الإدخار من مصادره المختلفة ووضعه تحت تصرف المستثمرين، وفي المرحلة الثالثة يتطلب أخذ قرار الإستثمار الذي يحول الأموال المدخرة، إلى إضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح، وبالتالي الطاقة الإنتاجية التي يتمتع بها الإقتصاد.[2]

3- إستراتيجية التنمية الصناعية

يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة إستهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية إقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن

[1] أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة**، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص:357-358.

القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع.[1]

4- إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية

تتميز هذه الإستراتيجية بما يلي:[2]

- عملية التنمية تعمل على الوفاء بالإحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع حيث يتجه البنيان الإنتاجي إلى تحقيق الإعتماد على السوق المحلي بدلا من الإعتماد على الخارج في ظل العلاقات الإقتصادية غير متكافئة، وبالتالي يكون الهدف الأساسي من عملية التنمية رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان عن طريق إشباع حاجاتهم الأساسية مع مراعاة ظروف وتقاليد المجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الإقتصادي لكل من المنتجين والمستهلكين؛

- النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة حيث يضمن هذا المدخل توفير حد أدنى من الغذاء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة، مما يرفع من قدراتهم الإنتاجية وبالتالي لا يعد الإنفاق على مثل هذه الحاجات الأساسية تخصيصا للموارد في جانب الإستهلاك بقدر ما يعد إستثمارا في الموارد البشرية لما يترتب عليه من زيادة في القدرة الإنتاجية لدى الأفراد.

5- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

إن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الإقتصادية تحتاج إلى تطوير الإثنين معا، فالعلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط في ما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الإثنين معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

لهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الإستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين لزيادة الإنتاج.[3]

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الإقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 223.

[2] سامي زعباط، **عوائق التنمية الإقتصادية في الجزائر وآليات علاجها**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد الثاني، أفريل 2018، ص:265.

[3] خياري ميرة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 41.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الإقتصادية وأهدافها

تعتبر التنمية الإقتصادية من أهم الأركان الواجب على الدول إنتهاجها لتحقيق الرفاه لشعوبها:

الفرع الأول: أهمية التنمية الإقتصادية

تعتبر التنمية الإقتصادية المبتغى الأوحد للدول النامية كونها البوابة المثلى للولوج إلى مصاف الدول المتقدمة، لذلك تعتبر ذات أهمية قصوى وغاية للوصول إلى الإزدهار والتطور وإستدامة الإستقرار في كل من القطاع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وغيرها من القطاعات، لذلك تكمن أهمية التنمية الإقتصادية في النقاط التالية:[1]

- إن التنمية الإقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الإستقلال الإقتصادي، والإبتعاد عن التبعية الإقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الإقتصادي الذي يمكّنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها؛
- إن التنمية الإقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم؛
- تعمل التنمية الإقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة؛
- تعمل التنمية الإقتصادية على تجسير الفجوة الإجتماعية والإقتصادية؛
- تعمل التنمية الإقتصادية، على مستوى الإقتصاد الكلي، على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الإقتصادي المنشود؛
- تعمل التنمية الإقتصادية على تقليل الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أهداف عديدة تتمحور مجملها في تحقيق الرفاهية والرقي في الحالة المعيشية لأفراد المجتمع، ولوجود إختلافات جمه في الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين معظم دول العالم لذلك يصعب تحديد أهداف معينة للتنمية الإقتصادية، ولكن هناك أهداف أساسية مشتركة بين مجمل دول العالم، ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للتنمية الإقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول فيما يلي:[2]

---

[1] خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014، ص ص: 46-47.

[2] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، 2014، ص ص: 29-30.

1- زيادة الدخل

إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل الوطني الحقيقي، فنجدها تعاني من الفقر، وإنخفاض مستوى معيشة سكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة. وتجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغيرات هيكلية عميقة.[1]

2- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

تعاني معظم الدول النامية من إنخفاض الدخل الوطني وهبوط متوسط نصيب الفرد، بالإضافة إلى الإختلال في توزيع الدخل والثروات، وتستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروات وعلى نصيب عال من الدخل الوطني، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث إضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما كبر الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للإستهلاك، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، عكس الطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه، وقلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي ضعف الجهاز الإنتاجي وإرتفاع نسبة البطالة.[2]

3- رفع مستوى المعيشة

إن التنمية تمثل العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتي تحدث من خلال إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة، فالتنمية لا تركز على التغير الكمي فقط وإنما تتعداه لتشمل التغيير النوعي بهدف تحقيق ضروريات الحياة المادية ومستوى ملائمة للصحة والثقافة...إلخ، فهي وسيلة لرفع مستوى المعيشة والذي يقاس بمؤشرات كثيرة منها ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وإشباع إحتياجاته الثقافية والحضارية كما تقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع.[3]

---

[1] محمد خثير، زبير محمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة يصدرها مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 16، السداسي الأول 2017، ص: 156.

[2] **المرجع المذكر أعلاه**، ص: 157.

[3] أوكيل حميدة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 70.

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للأقتصاد

يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل وزيادة متوسط نصيب الفرد على التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الإقتصاد المحلي بالإحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.[1]

المطلب الثالث: مستلزمات وعوائق التنمية الإقتصادية

تحتاج الدول الساعية للتقدم إلى مستلزمات ومتطلبات تساعدها على الإنطلاق نحو التنمية، ولكن هناك عدة عقبات وعوائق تحول دون تحقيق هذا المسعى.

الفرع الأول: مستلزمات التنمية الإقتصادية

إن الأمر الجوهري الذي تسعى إليه الدول النامية هو تحقيق تنمية إقتصادية من خلال إحداث تغيير جذري في جميع الميادين، للوصول إلى القضاء على التخلف الإقتصادي والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتطلع إلى الولوج لمصاف الدول المتقدمة، ولتحقيق تنمية إقتصادية ناجحة لبد من توافر مستلزمات أساسية وهي الآتي:[2]

1- تراكم رأس المال

عندما بدأ الإهتمام بمشاكل التنمية الإقتصادية التي تستهدف الإرتفاع السريع في معدل نمو الناتج الوطني تركز التحليل الإقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القومية بين معدل تراكم رأسمال المادي، وقد أكد خبراء الأمم المتحدة بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية. إذ يشير بعض الإقتصاديين إلى أهمية التراكم الرأسمالي في تحقيق التنمية، من خلال ما يوفره من حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ومنه توفير الموارد لأغراض الإستثمار بدلا من توجيهيها نحو مجالات الإستهلاك، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين، كما أن الحاجة لتكوين رأسمال يجري تقديرها على أساس تحديد معدل نمو

[1] عليان نبيلة، **المرجع سبق ذكره**، ص:64.

[2] هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص ص: 100-108.

السكان وكذلك معدل النمو المستهدف من الدخل الوطني، بالإضافة إلى تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج، أي النسبة بين الإستثمار والإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الإستثمار.[1]

2- الموارد البشرية

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، والتي تدخل كمتطلب في العملية الإنتاجية، والموارد البشرية هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين والرغبين في أداء الأعمال، ومن الضروري أن تتوفر صفتي الرغبة والقدرة لأداء الأعمال فيها صفتان متلازمتان ومكملتان لبعضهما البعض. وهذا الموارد تنقسم إلى الفئات التالية:[2]

2-1- عرض العمل: يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرين على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة مع أخرين قادرين على العمل تتجسد فيهم المهارات على نحو مختلف فيهم، والفئة الأخرى من الفئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل، هذه الفئة تشمل المدراء المتعلمون.

2-2- التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا بوصفها أي معرفة علمية منظمة تقوم على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات. إن التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية والعمل ورأسمال)، فهي تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحمسة للعمل والإدارة...إلخ.

3 – الموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية إذ تمكن من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام وما توفره للبلد من العملات الأجنبية لإسترداد السلع الضرورية للتنمية، وإنتاج مواد خام يحولها إلى سلع نهائية. إن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخاصة في مراحلها الأولية خاصة في بعض الصناعات المرتبطة بمصدر الموارد الطبيعية مثل الصناعات المنجمية والزراعية والتي تسمي بـ صناعات متجدرة إذ تم إستغلالها بشكل مناسب كان حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور ولا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية.[3]

[1] سامي زعباط، **المرجع سبق ذكره**، ص: 261.

[2] **المرجع المذكر أعلاه**، ص: 262.

[3] أوكيل حميدة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 74

الفرع الثاني : عوائق التنمية الإقتصادية

من بين العوائق والعقبات التي تعترض طريق عملية التنمية الإقتصادية هي:

1- العقبات الإقتصادية

وتتمثل هذه العقبات فيما يلي:[1]

- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الإقتصادية؛
- إنخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه إنخفاض حجم المدخرات وإنخفاض مستوى التغذية؛
- عدم ظهور فرص الإستثمار المربحة؛
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى إنخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم؛
- عدم توزيع الموارد الإقتصادية المتاحة توزيعا أمثلا؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى سيادة الإنتاج الواحد؛
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في إستغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.

2- العقبات الإجتماعية

من بين العقبات الإجتماعية التي تحول دون تحقيق التنمية الإقتصادية هي:[2]

- معدلات النمو السكاني المرتفعة، وعلاقة ذلك بتوزيع الموارد الطبيعية أو الثروة المادية في الدولة؛
- وجود أنظمة إجتماعية من أيام الإستعمار معيقة للتنمية بل وتعتبر حاجزا أمامه؛
- محدودية التعليم وندرة المهارات الفنية والإدارية، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي؛
- عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني بين العناصر المكونة له.

3- العقبات المتعلقة بالإستقرار السياسي

من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الإستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن إتخاذ القرارات الإقتصادية التنموية يتطلب إستقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية.[3]

---

[1] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2018/2017، ص ص: 77-78.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **المرجع سبق ذكره**، ص: 363.

[3] سامي زعباط، **المرجع سبق ذكره**، ص: 263.

المطلب الرابع: نظريات ومؤشرات التنمية الإقتصادية

حيث يمكن توضيحها على النحو التالي:

الفرع الأول: نظريات التنمية الإقتصادية.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت عدة نظريات متعلقة بالتنمية الإقتصادية، والتي تعتبر مرحلة محل إهتمام لمعظم دول العالم حاليا، ولقد جاءت تلك النظريات كالآتي:[1]

1- نظريات المراحل الخطية

تنص هذه النظرية على أن أي دولة تريد تحقيق التنمية الإقتصادية لا بد أن تمر بالمراحل التالية:[2]

1-1- مرحلة المجتمع التقليدي: وهي مرحلة تتميز بالطول والبطء الشديد، كما أن الدولة فيها تكون ضعيفة ومتخلفة إقتصاديا، إذ يتبع أهلها الوسائل البدائية للإنتاج ويتسم إقتصادها القومي بطابع الزراعة التقليدية.

1-2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق: وفيها تكون الدولة متخلفة إقتصاديا، إلا أنها تقوم بمحاولة عقلنة إقتصادها والتخلص من الجمود الذي يميز مجتمعها.

1-3- مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع: وقد عرف روستو الإنطلاق على أنه المرحلة التي يصل فيها النشاط الإقتصادي إلى مستوى إنتاجي معتبر مع تنوع وتغير في المنتوجات مما يؤدي إلى تغير كبير وتدريجي للهياكل الإقتصادية والإجتماعية.

1-4-مرحلة النضج: هنا الدولة تكون قد إستكملت نمو جميع قطاعاتها الإقتصادية بشكل متوازي وقد تمكنت من رفع مستوى الإنتاج المادي وزيادة الإستثمار.

1-5- مرحلة الإستهلاك: وهي آخر المراحل وفيها يتم بلوغ مستوى أعلى من التقدم الإقتصادي ومستوى معيشة وذلك نتيجة لإمكانية الحصول على دخل عالي وعلى قسط وافر من السلع الإستهلاكية. .

2- نظرية الدفعة القوية

يؤكد "Rosentien rodan" أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تُحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتمكن الإقتصاد من الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا

---

[1] خالد عيادة نزال عليمات، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 48-49.

[2] فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص: 96.

يعني حدا أدنى من الإستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا.[1]

3- نظرية النمو المتوازن

إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الإقتصادية التاريخية المرتبطة بالإستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل إنتقاد، لذلك صاغ "Nurkse" نظريته المسماة بالنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الإستهلاك وضيق حجم السوق.[2]

4- نظرية التنمية غير المتوازية:

وتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الإقتصاد من قبل الدول، وذلك بسبب قلة الموارد المالية للإستثمار في القطاعات المختلفة، لذا يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جذب القطاعات المختلفة في الإقتصاد نحو التنمية، وذلك بعد نموه وقوته، وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الإقتصاد، كونه يشكل القوة المحفزة للنمو مما يدفع التنمية نحو الأمام.[3]

5- نظريات التبعية

وهي نظريات ذات جذور ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينيات القرن الماضي تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي الدول النامية. تنظر إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والإقتصادية، محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية.[4]

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الإقتصادية

المؤشرات الإقتصادية هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير تستعمل لقياس أداء مختلف القطاعات الإقتصادية المختلفة قصد تحديد مواطن القوة والضعف للإقتصاديات الدول، وكذلك تستخدم للتنبوء

---

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص: 62.

[2] **المرجع المذكر أعلاه**، ص: 63.

[3] خالد عيادة نزال عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50.

[4] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص:45.

المستقبلي للحالة الإقتصادية، أي تحديد المشكل وقياسه لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهم المؤشرات:

1- مؤشر الناتج والدخل

تعتمد مؤشرات الناتج والدخل على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد إستعمله البنك الدولي لمقارنة الظواهر التنموية عالميا وميّز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط (وتضم مجموعتين من الدول)، والذات الدخل المرتفع.[1]

2- دليل التنمية البشرية

الرقم القياسي للتنمية البشرية هو مؤشر إعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990، حيث وبعد أن كان التخلف يُعزى إلى ضعف رؤوس الأموال، أصبحت الرؤيا أكثر إتساعا تنظر إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية، وأن التنمية هي عملية توسيع خيارات البشر، لذلك يهتم هذا المؤشر من جهة بنمو الدخل الفردي، وأيضا بكيفية توجيهه للنواحي الإجتماعية (الصحة والتعليم بالخصوص) من جهة أخرى.[2]

3- مؤشرات الحاجات الأساسية

بعد الإنتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، إتجه المفكرون إلى إستخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تمت تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية له، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.[3]

3-معدل نمو السكان

يسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الإقتصادية الداخلية والخارجية، وإرتفاع الطلب على الخدمات، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية الإقتصادية.[4]

---

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص: 44.

[2] **المرجع المذكور أعلاه**، ص: 53.

[3] قنادزة جميلة، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 66-67.

[4] خالد عيادة نزال عليمات، **المرجع سبق ذكره** ، ص ص: 61-62.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم إقتصاديات العالم،كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[1]

المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإقتصادي والإجتماعي

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القلب النابض للنمو التي يمكن أن تضمن إستقرارا أكبر للظواهر الدورية. وفي الواقع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جلبت لبلادها وسيلة للخروج من الأزمات الإقتصادية، وضمان الرفاه للسكان.[2]

الفرع الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإقتصادي

مما لا شك فيه أن إقتصاد الدول يعتمد إعتمادا كبيرا على الإستثمار في المؤسسات الكبيرة والتي غالبا ما تكون تابعة للقطاع العام، إذ تساهم مساهمة فعالة في التنمية الإقتصادية، ولكن تحتاج هذه المؤسسات إلى إستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في توفير المواد الأولية أو في التسويق الشامل لتغطية حاجات السوق، لأنها لا تستطيع أن تغطي كامل السوق،[3] حيث تعتبر هذه المؤسسات عنصرا هاما في النسيج الإقتصادي وذلك للإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها والدور البارز والحيوي الذي تشكله خاصة في بناء إقتصاد الدولة وهذا من خلال تقليل الواردات.[4]

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية، وهي كالأتي:[5]

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛
- إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛

---

[1] قرارية ريمة، دريس ناريمان، **المرجع سبق ذكره**، ص: 99.

[2] خالد عيادة نزال عليمات، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 61-62.

[3] بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011 ص: 30.

[4] ديندان صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[5] سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، العدد31، 2015، ص ص: 45-46.

- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط الأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لإنخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

2- المساهمة في خلق القيمة المضافة وتحسين الناتج المحلي الخام

إن التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في العصر الحديث والتغيرات التي أفرزتها في الهيكل الإقتصادي، أعطت للدول مجالا واسعا لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتفعيل دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية، وهذا من خلال العناصر التالية:

2-1- الناتج المحلي الخام

تحضي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإهتمام كبير في أغلب الدول وذلك لدور المهم الذي تمثله بالنسبة لعملية التنمية، "لأن إحتياجاتها قليلة وتأثيرها الإقتصادي مهم فهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات في معظم دول العالم، وبالتالي فهي تساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي لإجمالي، فهي تمثل أكثر من 90% من المؤسسات في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية، فعلى سبيل المثال توضح الإحصاءات المتاحة عن بعض الدول أن عدد المنشأة الصناعية التي تشغل أقل من عشر عمال تمثل 95 % في مصر و42% في تونس و88 % في لبنان، وتصل هذه النسبة إلى نحو 90 % في القطاع الصناعي بالولايات المتحدة الأمريكية ومن85% إلى 95% في الدول أوربا ونحو 76 % في اليابان".[1]

2-2- خلق القيمة المضافة

إن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الإقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذا الأخير، وتقييم أداءها في الإقتصاد الوطني، إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الإقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإرادات المحققة.[2]

[1] يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص: 73.

[2] زويدة يمينة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 73.

2-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع خصب لجذب المدخرات التي يتم تحويلها إلى إستثمارات في العديد من المجالات، والتي تساهم في إنشاء مشاريع جديدة حيث تؤدي بدورها إلى خلق فرص عمل جديدة، ولأنها تعتمد أساسا على رأس المال محدود وهو من أهم الخصائص المساعد لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم محدودة، حيث تعتبر كافية لإنشاء هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن جانب أخر فهي تتناسب مع الخصائص المتوفرة في صغار المدخرين الذين يتجهون لاستثمار أموالهم في مشاريع توفر لهم الإستقلالية في إتخاذ القرارات وليس بإتباع نمط المشاركة.

2-4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الطلب على السلع الإستهلاكية

تساهم عملية تفكيك الإستثمارات الكبيرة، وتجسيدها في وحدات صغيرة ومتوسطة في تحقيق تنوع النشاط الإقتصادي والصناعي ولما كان الأمر يتعلق بتطوير الصناعة المنتجة للسلع الإستهلاكية أو ما يعرف بالإستهلاك النهائي، فإن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون كبيرا، فطبيعة هذه المؤسسات لا تتطلب تكنولوجيا عالية، ولا إمكانيات كبيرة (مالية ومادية) مما يسمح لها بأن تتطور وتتوسع في هذا المجال.[1]

الفرع الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الإجتماعي

إن الأهمية الإجتماعية التي إكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من خلال مساهمتها في الإرتقاء بمعدلات التنمية الإجتماعية لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في إحتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من أفات إجتماعية، وهذا من خلال إستحداث فرص عمل جديدة، وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص أخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الإستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلى إعادة إدماج المسرحين من المناصب عملهم جراء إفلاس

بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة،[2] حيث تظهر أهميتها في ما يلي:

---

[1] سهيلة عيساني، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علو التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص:29.

[2] مشري محمد الناصر، **المرجع سبق ذكره**، ص: 93.

1 – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

لقد أكدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها الكبيرة على توفير فرص عمل معتبرة لإمتصاص الأعداد الهائلة من اليد العاملة العاطلة، إذ تعتبر هذه المؤسسات من أهم القطاعات الإقتصادية المولدة لمناصب العمل الجديدة، فهي تتفوق على المؤسسات الصناعية الكبرى في هذا المجال برغم من حجمها الصغير وقلة الإمكانيات التي تتوفر عليها، بحيث "أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على إهتمامات القائمين على البلاد رغم ضعف تأثيرها في السوق وقلة حصة مساهمتها به، لأنها تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في تدنية الضغط الإجتماعي الذي تواجهه الحكومة، ومن ثم تحقيق الأهداف الإجتماعية عن طريق تخفيض مستوي الفقر وزيادة التشغيل".[1]

وحسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2000 على سبيل المثال في توفير نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظيف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الإقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وإيرلندا.[2] وذلك لتميزها بالعوامل التالية:

1-1- عدم تطلبها لمهارات كبيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة قادرة على إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام.[3]

1-2- إستقطاب العاملين وتكوينهم

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إستقطاب العمال العاديين الذين لا يملكون المؤهلات العلمية أو الميدانية، حيث تقوم هذه المؤسسات بتدريبهم وتأهيلهم عن طريق السماح لهم بمزاولة مهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تتوسع معارفهم ومهاراتهم وهذا حتى يكونون في موقع الذي يسمح لهم مستقبلا في إتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما يشجعهم على تعزيز قدراتهم وطاقاتهم الإبداعية.

---

[1] العايب ياسين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 186

[2] سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **المرجع سبق ذكره**، ص: 44.

[3] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يومي 6/5 ماي 2013، الوادي، الجزائري، ص: 11.

2- المساهمة في تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد

تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للإستثمار فيها، ومن ثما فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد طبقة من المواطنين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.[1]

3- مساهمة في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة إنتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر إحتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن إحتوائها الأثار الإجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية،[2] بحيث كانت لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في:

3-1- إنعاش المناطق المهمشة

نظرا لتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة خصائص وإعتبارات تتمثل أساسا على قدرتها في الإنتشار على نطاق واسع من المناطق، وفي الظروف الصعبة التي لا تتطلب الكثير من الخدمات والبُنَى التحتية خاصة في النشاطات التقليدية، حيث أن ميزة الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في إختيار أماكن توطنها.

3-2- تحقيق التوازن العادل للدخل

بإنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الإقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدت الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفوارق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الإنفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الإزدواجية في بنيان الإقتصاد الوطني ككل. ويمكن القول أن صفة الإنتشار الجغرافي التي تتميز بها

[1] برجي شهرازاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد15، جوان2016، ص: 40.

[2] محمد جلال يخلف، وليد محامدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل أزمة إنخفاظ أسعار البترول**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص:117

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في إختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.[1]

3-3- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال

تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم إجتماعية لدى الأفراد وأهمها الإنتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في إكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الإقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات في تكون بذلك النسق الإجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.[2]

المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب البيئي

إن تطور النشاط الإقتصادي وإتساع رقعته، وإعتماد فكر العولمة الإقتصادية، جعل لهذه المعطيات إفرازات تتوافق مع حجمها وطبيعتها، ومن بين إفرازاتها المشاكل البيئية التي إزدادت تفاقما ودفعت بالدول إلى البحث على أساليب التخفيف من أثارها السلبية، لكن هناك من الدول من أفلح في كبح جماح تطور النشاط الإقتصادي على حساب البعد البيئي،[3] حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دور مهم من حيث مساهمتها في الرفع من الوعي البيئي للمجتمع وذلك لتوفرها على برامج تسهم في تدريب العمال على المسؤوليات البيئية وهذا من خلال إتباعها لأساليب تعمل على المحافظة على البيئة منها:

---

[1] قاشي خالد، **المرجع سبق ذكره**، ص : 24.

[2] مير أحمد، بوعدة حنان، مزراق وردة، **دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مجلة علمية دولية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، العدد4، 2018، ص: 406.

[3] فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث، مجلة دورية محكمة سنوية تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد7، 2009-2010، ص: 345.

الفرع الأول: الإنتاج النظيف

يعرف الإنتاج النظيف بأنه تطبيق مستمر لإستراتيجية بيئية متكاملة عن عمليات الإنتاج والخدمات لزيادة فعالية إقتصادية وتقليل المخاطر عن الإنسان والبيئة، ويهدف الإنتاج النظيف إلى تلبية حاجة المجتمع بمنتجات بإستعمال مواد سلمية قابلة للتدوير وتكون غير مستهلكة للطاقة وللمياه والتربة وغيرها من المواد الأولية خاصة غير المتجددة منها، ويهدف الإنتاج النظيف كذلك إلى تطبيق العدالة والمساواة الإجتماعية بشكل يتم فيه إستخراج المواد وإنتاجها وتأمين الخدمات، بطريقة متساوية تسمح بمشاركة جميع المعنيين من قوى عاملة، وجمعيات، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإتخاذ القرارات التي ستؤثر على البيئة[1]، وذلك من خلال إتباع إستراتيجية تعتمد على التحسين المستمر للعمليات والمنتجات الصناعية والخدمات، من أجل تقليل من المخاطر المتصلة بالإنسان، وهذا بإستعمال الإنتاج النظيف عن طريق إستبعاد المواد الخام السامة وتقليل من كافة الإنبعاثات من الغازات والنفايات التي تهدد الإنسان والبيئة، حيث تسعي المؤسسات إلى تطبيق العديد من الأهدف قصد الحفاظ على البيئة منها:[2]

- التحكم في مصادر التلوث وذلك بتحديد الخطوات التنفيذية والتي تشمل على:
  - التحكم في العملية الإنتاجية أو تعديلها بدءا من عمليات تدوير المواد الخام؛
  - تطوير وتحسين أساليب الصيانة؛
  - إستعادة المواد الخام وتدوير المخلفات.
- ترشيد إستخدام المواد والحد من تولد المخلفات الخطيرة:حيث يتم وصف الإجراءات المقترحة للتوفيق بين إدارة الموارد والمخلفات الخطرة وفق متطلبات القانون؛
- تحسين بيئة العمل: وذلك بتحديد الخطوات والإجراءات المقترحة لتحسين بيئة العمل طبقا لمتطلبات القانون؛
- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.

الفرع الثاني: رفع الوعي البيئي للمجتمع

حيث نجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية

[1] بو القرقور بوزيد، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المحلية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، تخصص: سوسيولوجيا الدينامكية الإجتماعية والتنمية الإقليمية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011-2012،ص: 113.

[2] حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 85-86.

كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري، من خلال إحتواء برامج تدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهنتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعات الحديثة.[1]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد إستراتيجية التنمية

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية في النسيج الإقتصادي، حيث يكمن دور هذا القطاع من خلال شغله حيزا واسع من العملية التنموية ويبرز ذلك من خلال:

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الإقتصادي

لايؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري، وإرتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما أمر أساسي.[2]

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات النسيج الصناعي والقطاعات الإقتصادية، من خلال التعاقد من الباطن، وتوجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة وبعدة مجالات، التوزيع منها والتموين وصناعة قطع الغيار وغيرها، ففي اليابان تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج المنشآت الكبيرة بحوالي72% في الصناعات المعدنية و76% في صناعة الآلات والمكائن و77% في صناعة وسائل النقل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعاقد مؤسسة جنرال موتورز مع 26000 مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار.[3]

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التوازن الجهوي

لقد أصبحت التنمية الإقليمية ضرورية لتعبئة الفائض الإقتصادي الموجود بين الريف وأقاليم الدولة التي فرضها واقع هذه الأخيرة، بحيث يهمل المهتمين بأمور التنمية غالبا البعد المكاني لتوطن الأنشطة الإقتصادية،

---

[1] زوايد يمينة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 76.

[2] بو البردعة نخلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: التنظيم الإقتصادي، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص: 113.

[3] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص: تسيير الموارد البشرية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009-2010 ص: 66 .

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور كبير في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية أي توزيع التنمية جغرافيا وذلك لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها لإنتشارها جغرافيا في جميع أقاليم الدولة وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة وما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية إجتماعية.[1]

ويعد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتي ترتكز فيها عادة المؤسسات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث، والضغط على خدمات البنية التحتية.[2]

المطلب الرابع :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية وتنويع الإقتصاد

يعتبر دعم وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القضايا التي تشغل دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، لا سيما في ظل التحولات والتطورات الإقتصادية المعاصرة من تحرير التجارة العالمية، والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات، وذلك بالإضافة إلى الدور التنموي والمكانة التي أصبحت تحضي بها المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضمن إستراتيجيات الدول ومخططاتها. الأمر الذي أدى بمختلف الدول إلى الإهتمام بتطوير وتنمية القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا منها في تنمية وتطوير قتصادياتها،[3] وذلك من خلال:

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية

من المعلوم أنه وفي الوقت الحاضر، المؤسسات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن المؤسسات التي تمتلك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفرد دولها، بالنظر إلى أنه وكما أشارت تقارير دولية (تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) الخاصة بالقدرة التنافسية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها، وقدرتها على إقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الإستثمار الأجنبي المباشر.[4]

---

[1] جليلة دحمون، ريمة يحمدي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص : تمويل التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 61-62.

[2] بوالبردعة نهلة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 121.

[3] مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 256.

[4] بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص: 73.

1- تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز درها الإقتصادي

مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اليوم، فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير والإبتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الإقتصادي (لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من جهة أخرى ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل، وينبغي أن يحظى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص بهذه الوظيفة الإقتصادية المباشرة، ليلعب دورا مؤثرا في تطوير جوهر نظام القيم الخاص بالمجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع ومكافأة فكرة العمل الحر، والإبتكار، والتفكير النقدي. ذلك أن الإرتقاء إلى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائد حاليا في الإقتصاد،[1] وهذا من خلال:

1-1- تنمية وتطوير الكفاءات الفردية للمسير

نظرا لأهمية إكتساب المسيرين للكفاءات نجد أن المؤسسات الكبيرة تنفق مبالغ ضخمة على تكوينهم، ومن بين أشكال التكوين الحديثة التي يخضع لها المسيرون في المؤسسات المرافقة، أظهرت العديد من الدراسات بأن المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتمتعون بالكفاءات اللازمة التي تسمح لهم بإدارة مؤسساتهم بنجاح وفعالية، وهو ما يفسر زيادة نسبة الفشل فيها، حيث كثيرا ما تشهر إفلاسها في السنوات الأولى من إنشائها، وترى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأن ذلك يعود إلى نقص التكوين لدى هؤلاء المسيير، والحل يكمن في إجرائهم لدورات تكوينية في مجال التسيير.[2]

1-2- تنمية وتطوير الكفاءات الجماعية

تسيير الكفاءات الجماعية في المؤسسة يحتاج للقيام بمجموعة من الإجراءات التي تضمن للمؤسسة الحفاظ ومعرفة وإكتساب وتطوير الكفاءات الأساسية التي لديها، يأتي هذا التسيير للكفاءات في إطار ما يعرف بالتعلم التنظيمي، الذي يعبر عن ظاهرة جماعية لإكتساب وتكوين الكفاءات الضاربة في عمق المؤسسة أو في أنشطتها

[1] مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 243.

[2] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013، ص: 111.

السطحية وفي تلك التي تؤديها بشكل دائم أو مؤقت، هذا التعلم التنظيمي هو ظاهرة تغير تسيير الوضعيات وتغير الوضعيات في حد ذاتها.[1]

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الإقتصاد

أخذ موضوع التنويع الإقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وخاصة الريعية منها والتي تعاني من إختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل إقتصاداتها، الناجم من إعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال إمتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الإقتصاد. وإذ تتجلى خطورة الإعتماد على هذا المورد من خلال إرتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والأخر، وأثر ذلك على النمو والإستقرار الإقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة إنتهاج نظام التنويع في إقتصاداتها لمعالجة هذه الإختلالات. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادية وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الإقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الإقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة في الناتج المحلي.[2]

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا معتبرا في إقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية كما أن نسبة 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة. إجمالا توفر هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 40% إلى 80% من مناصب الشغل المأجورة وتساهم بنسبة 30% إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من نصف الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع الخاص في الدانمارك وإسبانيا وفرنسا واليابان والبرتغال. وهي توفر ما يتجاوز نصف مناصب الشغل المأجورة في سائر البلدان تقريبا، ونسبة تفوق 70% في بلجيكا والدانمارك وإسبانيا واليونان وإيرلندا واليابان والبرتغال والسويد وفي سويسرا.[3]

---

[1] لزهر العابد، **المرجع سبق ذكره**، ص: 116.

[2] عميرة أمين، **التجارب الحديثة لإستراتيجيات التنويع الإقتصادية في الدول النامية الغنية بالمواد الطبيعية**، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد1، أفريل 2018، ص: 124.

[3] علي دحمان محمد، غيلاني عبد السلام، **سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، العدد3، جوان2018، ص: 140.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم محركات التنمية على جميع الأصعدة، وتعتبر أحد الدعائم الأساسية للتطور والتقدم، والبديل الذي يجب على الدول التركيز عليها لتحقيق التنمية، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تتميز بها من خلال توفير فرص العمل والتقليل من حدة البطالة بالإضافة إلى توفير الإحتياجات الأساسية للأفراد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحسين في مستوى المعيشة، وعلى هذا الأساس يبرز مكانة ودور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية على الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التنموية إقتصاديا وإجتماعيا بفعالية أكبر من المؤسسات الكبيرة رغم المكانة الضخمة التي تمنحها الدولة لهذه الأخيرة، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والجهوية ومعالجة أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات.

الفصل الثالث

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل بالنسبة لكافة الدول كبديل لعملية التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي، وعلى هذا الأساس حضي هذا القطاع بإهتمام كبير في الجزائر ولذلك سعت الدولة الجزائرية إلى دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإدراكها للأهمية البالغة التي تتمتع بها، والدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية على جميع الأصعدة، وخاصة مع التحولات التي عرفها الإقتصاد الوطني مع مطلع الثمانينات، لذا بادرت إلى إتخاذ العديد من الإستراتيجيات التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين المحيط الإقتصادي.

فمن خلال هذا الفصل، سيتم الوقوف على التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذا الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحيات الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، ثم التطرق إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتمحوران أساسا في ما يلي :

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها؛

المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها

لقد تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالبية الدول وهذا راجع لقدرتها الكبيرة على تحريك العجلة الإقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول قد أعطت الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، خاصة بعد الإنتقال من الإقتصاد الموجه نحو الإقتصاد الحر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد حضيت بالإهتمام الكبير وهذا من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية، وإنشاء منظومة مؤسساتية للدعم المالي، وذلك من أجل توفير المناخ المناسب لتشجيع هذه المؤسسات على ممارسة نشاطها في ظل التحولات الإقتصادية.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي ينص على ما يلي: "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار جزائري، ولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الإستقلالية، ويمكن تلخيص تعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (3–1): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الإستقلالية
مؤسسة مصغرة	من01 إلى09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين	ضرورة توفر معيار الإستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من50 إلى250	بين400مليون و04 ملايير	بين200 و 01 مليار	

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **المرجع سبق ذكره**،ص: 219.

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 218

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن النظام الإشتراكي للدولة في بداية إستقلالها أثر بصورة واضحة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة قبل سنة 1988، ولعبت الإيرادات ناجمة من قطاع المحروقات دورا بارزا في تنمية هذا القطاع حيث مرت تلك المؤسسات بمراحل تاريخية تتجلى فيما يلي:

1- مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1980

بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم المؤسسات الموروثة عن الإستعمار، متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة،[1] وفي 1966/09/15 تم إقرار قانون الإستثمار الثاني وفقا للأمر 66/284، والذي كان يصبو لتحديد قانون الإستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الإقتصادية.[2]

وبعد إنتهاء مرحلة التهميش سعت الجزائر لإيجاد بدائل لما بعد النفط من خلال متابعة الإصلاحات وهذا بوضع برامج وتشريعات منها:

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1980-1989

منذ بداية الثمانينيات بدأت سياسات إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني، للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان كل من المخطط الخماسي الأول (1984/1980) والمخطط الخماسي الثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل إستمرار الإختيار الإشتراكي، وإعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات الثقيلة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة.[3]

---

[1] برنو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها وودورها في التنمية"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية، (2019/04/16 الساعة 19:24)، https://democraticac.de/?p=40830.

[2] رامي حريد، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 77-78.

[3] قنيدرة سمية، **المرجع سبق ذكره**، ص: 68.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1989-2009

إبتداءا من سنة 1989 شرعت الجزائر في إقرار إصلاحات هامة وذلك لرغبتها في مسايرة التغيرات الذي يشهدها العالم لدخول إلى إقتصاد السوق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بإستصدار القوانين لتشجيع الإستثمار، حيث أن من بين التشريعات التي تم إصدارها هي:

3-1- مرحلة التسعينات

تُعْرف هذه الفترة بمرحلة التحرير القانوني وذلك قصد التحضير لدخول الجزائر إلى إقتصاد السوق، "حيث عملت على مبدأ توحيد المعاملات بين المؤسسات الخاصة والعامة، وذلك بموجب قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض. وأيضا قانون رقم 90-19 الصادر في 19 فبراير 1990 المتضمن تحرير التجارة الخارجية، والمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الإستثمار، دون أن ننسى التعديل الذي طرأ على القانون التجاري قانون 1993، إعترف بالشركات التجارية من بينها مؤسسة الرجل الواحد. ودون أن ننسى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الذي بين خوصصة مؤسسة القطاع العام".[1]

3-2- مرحلة الألفية

في هذه المرحلة ظهرت قوانين أزالت سيطرة القطاع العام على بعض المجالات، وعدم قابلية الإستثمارات للتأميم بشكل مطلق إلا ما ينص عليه القانون، وذلك بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطور الإستثمار،[2] كما تم إصدار "القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 : المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يحتوي هذا القانون على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تدابير المساعدة والدعم لترقية هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تطرق القانون إلى تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وترقية المناولة، بالإضافة إلى تطوير منظومة الإعلام الإقتصادي حول المؤسسات الصغيرة

[1] حطاب زينب، كروش نعيمة، **تطور المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتقييم آليات الإنشاء والتمويل خلال الفترة 2000-2010**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، المنظم من طرف جامعة أمحمد بوقرة، يومي 18و19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر.ص: 294.

[2] **المرجع المذكور أعلاه**، ص: 294.

والمتوسطة".[1]

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2014 إلى غاية 2018

مع نهاية 2014 سجلت أسعار البترول تراجعا كبيرا نتج عنه أزمة إقتصادية ومالية حادة ولتدارك هذا الوضع لجأت الجزائر إلى دفع القطاع الإنتاجي المحلي وتنويع الإقتصاد الوطني بإعداد مناخ إستثماري محفز لإنشاء وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث في سنة 2017 تم إلغاء وإستبدال القانون السابق بالقانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتماشى مع المعطيات والتوجيهات الجديدة والذي خصص منه فصلا كاملا من أجل **ترقية المناولة*** في إطار سياسة وطنية من أجل تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني، كما نص على تشجيع الدولة لتكامل القدرات الوطنية للمناولة عن طريق:[2]

- إستبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني؛
- إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية؛
- إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني : معوقات وتحديات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم كافة التدابير التي قامت بها الجزائر والإمتيازات التي وفرتها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الإجراءات لم تقضي على المشاكل والعراقيل التي كانت تعيق تطور ونجاح هذا القطاع.

الفرع الأول: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة مشاكل تأثر سلبا على تطور هذا القطاع ويحد من أداء دوره في عملية التنمية، فمن بين هذه العوائق ما يلي:

---

[1] بن طيرش عطا الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورةفي العلومالاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص ص:164-165.

[2] سيد حياة، يزيد فدول، **مدى مساهمة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والنهوض بها**، مجلة المنار للدراسات الإقتصادية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد 2، ديسمبر2017، ص: 129.

* **مشروع المناولة** لم يتم تفعيله وذلك راجع إلى طبيعة المؤسسات التي تم إنشائها.

1-مشاكل التمويل

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على تمويلات اللازمة لنشاطها وهذا بسبب ثقل سير عمليات المصرفية للبنوك الجزائرية وإتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية، دراسة الملفات...إلخ، وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لإسترداد أموالها وتفضيل تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/ستراد) على الأنشطة الإنتاجية، كما نجد ضعف تكييف النظام المالي الحالي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى إصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.[1]

2-مشاكل العقار

يعتبر العقار من أهم العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لأنه يواجهها خلال المراحل الأولى من نشأتها، إذ أن المؤسسة قد تتوقف خلال تلك الحدود نظرا لعدم تمكنها من الحصول على قطعة أرض داخل منطقة صناعية أو منطقة نشاط، ولقد أرجع المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي القيود المتعلقة بالحصول على العقار إلى عوامل بيروقراطية بحتة، حيث أن العقار يخضع لعدة نصوص تشريعية وتنظيمية، وتشتت سلطة إتخاذ القرار المتعلقة بتوزيعه بين عدة هيئات لا تملك الحسم كالوكالة العقارية المحلية والوكالة الوطنية لترقية الإستثمار.[2]

3-صعوبات في التسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:[3]

- إنخفاض الإمكانات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين؛
- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات

[1] خالد قاشي، أيوب الشيكر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يومي 07/06 ديسمبر2017، الوادي، الجزائر، ص ص:6-9.

[2] العايب ياسين، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 207-208.

[3] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 228.

المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق؛

- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة إرتفاع تكاليف تلك العمليات؛
- إختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

4- المشاكل الإدارية

تتلخص أهم المشاكل الإدارية في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، العمال، الآلات، الأموال...إلخ) تخطيط ووضع برامج العمل، تحديد الإختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة، وكذا ضعف التوجيه والتحفيز وإستثارة العمال لبذل المزيد من الجهد وتحقيق أهداف الجميع (الأهداف شخصية، وأهداف المؤسسة) وأيضا غياب الرقابة والمتابعة وتفقد والأسواق لسد كل الثغرات الإدارية في الوقت المناسب.[1]

الفرع الثاني: تحديات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات تعيق نشاطها، أهمها:[2]

1- تحديات خاصة بالموارد البشرية :ومتمثلة في:

- صعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة، نتيجة الجذب الذي تحققه المؤسسات الكبيرة لها؛
- معدل دوران عالٍ نتيجة إنخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، أو نتيجة لظروف العمل أو عدم وجود الضمانات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- إنخفاض إنتاجية العاملين نتيجة للأسباب السابقة، ولعدم القدرة على تدريب العاملين من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحدودية إمكانياتها.

3- تحديات تسويقية

إن أهم المشاكل التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:[3]

- عدم ثبات الإنتاج من موسم إلى آخر أو من عام إلى آخر مما يؤدي إلى ظهور مشكلات فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى؛

[1] سامية عزيز، **المرجع سبق ذكره**، ص: 199.

[2] عبد العزيز قتال، سارة عزايزية، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 4-5.

[3] **المرجع المذكور أعلاه**، ص: 5.

- تشابه منتجات هاته المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون أخذ الطاقة الإستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الإعتبار مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها؛
- نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الإستعانة بالخدمات الإستشارية التسويقية وذلك بسبب قلة القدرات المالية؛
- صعوبة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة بعض الأسباب التجارية السائدة في معظم البلدان النامية والمتقدمة.

4- ثورة المعلومات والتكنولوجيا

تميز النظام الإقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق علية بإسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والإتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة وعلمية فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الإقتصادي الجديد، حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الإندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الألي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.[1]

5- الإندماجات والتحالفات الإقتصادية

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول بالدخول في إتفاقيات وتكتلات إقتصادية لزيادة القوة التنافسية لها، فالسوق الأوروبية الموحدة أغرت العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الإقتصادية لجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الإندماجات الإقتصادية والتحالفات الإستراتيجية للمؤسسات. وقد يعكس هذا الإتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى إقتصاديات الحجم المناسب.[2]

[1] عليان نبيلة، **المرجع سبق ذكره**،ص: 49.

[2] سماح طلحي، **المرجع سبق ذكره**، ص: 61.

المطلب الثالث: هيئات وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حتى تستطيع الجزائر مواكبة التغيرات التي يمر بها الإقتصاد العالمي والإنفتاح على الأسواق إستوجب عليها التركيز على القدرات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بإستحداث آليات وبرامج لدعم هذه المؤسسات لتحسين أدائها حتى تتفاعل مع تطور المتطلبات التنافسية العالمية وتقليل الفوارق في جودة المنتوجات.

الفرع الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أهم الهيئات التي قامت الجزائر بإستحداثها لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المشاتل حسب المشرع الجزائري"أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتكون من:[1]

- **الحاضنة:** هيكل دعم يتم التكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة ربط:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

2- مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتقوم هذه الأخيرة بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم خدمات الإعلام والتوجيه والدعم والمرافقة، وتوضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وتم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامه وتنظيمها.[2]

3- المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشأ هذا المجلس في 25 فيفري 2003 "وهو جهاز إستشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ومن مهامه:[1]

---

[1] بن مسعود آدم، **المرجع سبق ذكره**، ص: 188.

[2] **المرجع المذكر أعلاه**، ص ص: 188-189.

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الإقتصادي؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات الإقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل.

4- بورصات المناولة والشراكة

في الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يراعي قطاع المناولة في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا في سنة 2001 بصدور القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي ولإنشاء صناعات مجاورة، وإنطلاقا من هذا القانون، تم تأسيس المجلس الوطني للمناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 الذي يتناول بيان تكوين وتنظيم وسير هذا المجلس، يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة مع توضيح للمهام المنوطة به والممثلة في:[2]

- بلورة سياسة وطنية لترقية المناولة قصد الوصول إلى تحقيق إندماج أحسن للإقتصاد الوطني؛
- ترقية عمليات الشراكة مع المؤسسات الكبيرة الآمرة بالأعمال سواء كانت وطنية أو أجنبية؛
- تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة؛
- تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان المناولة والعمل على إدماجها ضمن التيار العالمي للمناولة.

وهو أيضا ما ذهب إليه الفصل الثاني من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/10/10 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن مهامها ما يلي:[3]

- إقتراح التدابير التي من شأنها تحقيق إندماج أحسن للإقتصاد الوطني؛
- تشجيع إلتحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي؛

---

[1] رامي حريد، **المرجع سبق ذكره**، ص: 233.

[2] سيد حياة، يزيد فدول، **المرجع سبق ذكره**، ص ص: 127-128.

[3] حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، **آليات دعم ومساعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يومي07/06 ديسمبر 2017، الوادي، ص: 5 .

- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أم أجانب؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

الفرع الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها لتكون البديل لقطاع المحروقات قامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الآليات لدعم وتطوير قدرات هذه المؤسسات على المساهمة بفعالية في الإقتصاد، ومن بين هذه الآليات ما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر كأحد البرامج الفاعلة ضمن برامج الإستثمارات العامة التي تم وضعها وتمويلها من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الإقتصادية، تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، تسعى لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات للذين تتراوح أعمارهم من سن19إلى40 سنة وتكون لديهم المهارات المهنية الخاصة بالمشروع ويكون بدون عمل، ومنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المشروع، وتقدم تسهيلات عديدة.[1]

ويمكن إيجاز هذه التسهيلات التي تقدمها الوكالة فيما يلي:[2]

- **مساعدات مجانية:** (إستقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).
- **إمتيازات جبائية:** تمثلت في بعض الإعفاءات الجبائية مثل حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة، تخفيض الحقوق الجمركية بمعدل 5 % للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في مرحلة الإنجاز، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والضريبة الجزافية لمدة 3 سنوات إلى عشرة سنوات حسب المنطقة المستثمر فيها بدءا من تاريخ بداية مشروع في مرحلة الاستغلال.
- **المساعدات المالية:** قرض بدون فائدة من طرف الوكالة بنسبة 28 % من القيمة الكلية للمشروع.
- **المساعدة في الحصول على التمويل المصرفي:** بنسبة 70 بالمئة من تكلفة المشروع مخفض الفوائد بنسبة 100 % ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

[1] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الإستثمار في الجزائر**، مجلة المنارة للدراسات الإقتصادية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد2، ديسمبر2017، ص:15.

[2] **المرجع المذكور أعلاه**، ص ص:15-16 .

الجدول رقم (3-2): حصيلة المشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني للفترة من 2014 إلى غاية النصف الأول من لسنة 2018.

البيان	2014	2015	2016	2017	عدد المؤسسات من الإنشاء إلى غاية 2018/06/30
عدد المشاريع	333042	356718	367980	372386	374 325
عدد المناصب المستحدثة	803928	855498	878264	888 069	892 699

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات **نشرية المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم**، للأعداد: 26، 28، 30،32، 33.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في تزايد مستمر حيث بلغ مع نهاية سنة 2014 عدد المشاريع المستحدثة بـ 333042 والذي ساهم في خلق 803928 منصب شغل، كما بلغ عدد المشاريع الممولة خلال النصف الأول من سنة 2018 بـ 374325 والذي أدي إلى إرتفاع عدد اليد العاملة إلى 892699 منصب شغل، وهذا ما يفسر الأهمية والعناية التي أولتها الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة لفائدة الشباب المقبل على دخول مجال الأعمال.حيث أن كل هذا الإهتمام من لدولة هدفه الرئيسي هو التخلص من التبعية للمحروقات.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل وهي وكالة ذات طابع خاص، تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث، وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في إندماجهم الإجتماعي.[1]

[1] علي دحمان محمد، غيلاني عبد السلام، **المرجع سبق ذكره**، ص: 129.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 188-94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، لكن إلى من يتوجه هذا الصندوق؟، كل شخص بالغ من العمر 35 إلى 50 سنة، مقيم بالجزائر ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 6 أشهر على الأقل طالبا للشغل، أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة، ولم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط، أن يملك مؤهلا مهنيا أو معارف أدائية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به، لا يكون قد مارس نشاط لحساب الخاص منذ 12 شهرا على الأقل، يكون قادرا على تجنيد مساهمة شخصية أو تقديرية أو عينية في شكل مساهمة في التركيبة المالية المشروعة.[1]

4- الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار

تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي أنشأها المشرع بموجب المادة 6 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001،[2] تهدف إلى تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة، وقد تجسد الإنتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في:[3]

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الإستثمار.

[1] علي دحمان محمد، غيلاني عبد السلام، **المرجع سبق ذكره**، ص: 133.

[2] بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **المرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[3] حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، **المرجع سبق ذكره**،ص: 12.

المطلب الربع: أفاق وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على ضوء التغيرات التي تشهده الساحة الاقتصادية العالمية على أكثر من صعيد، فقد إحتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في العمليات التنموية للبلاد، حيث تبين أن لهذا القطاع مستقبل كبير مما حتم على الجزائر العناية والتكفل به عن طريق إستحداث برامج لتأهيل هذا القطاع.

الفرع الأول: أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تسعى الجزائر لتنويع إقتصادها وهذا قصد التحرر من التبعية للنفط، وهذا ماجعلها تتجه نحو تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين من جودة منتوجاتها لتقوية القدرات التنافسية لمجابهة المنافسة الحاد المفروضة من طرف الإقتصاديات الدول المتطورة، ورغم حداثة هذا القطاع والتحديات التي يواجهها إلا أن التطلعات المستقبلية تدفع إلى المزيد من الجهد والمثابرة لأجل النهوض بهذا القطاع الهام.

وعليه فإن أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في:[1]

- نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة؛
- إيجاد آليات لربط العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومركز البحث والتطوير؛
- إقامة برامج تكوينية وتأهيلية لصالح مسيري المؤسسات وذلك لضمان التحكم في أدوات التسيير المالية ورفع كفاءة المسير والتمكن من مواجهة تغيرات المحيط والوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية للإنتاج؛
- إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والدعم الدراسات.

الفرع الثاني :برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عقبات تُعِيق تطورها لذلك وجب إعداد برنامج لتأهيلها ومعالجة تلك العقبات التي تواجه المستثمرين، حيث قامت الدولة ممثلة في الوزارة الوصية بإستحداث برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تساعدها على الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسن نوعيته.

1-مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط أساسا ببرامج تعدها الحكومات في البلدان السائرة في طريق النمو من أجل تحسين إنتاجية المؤسسات والرفع من قدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة الأجنبية

[1] حجاوي أحمد، **المرجع سبق ذكره**، ص: 150.

وكسب حصص سوقية في الأسواق المحلية والأجنبية، وبالتالي تتمكن المؤسسة من التكيف مع محيطها وذلك بتغيير تنظيمي في هياكلها وسلوكها والذي ترفع به المؤسسة من حظوظها في البقاء، والتجاوب مع مختلف المتغيرات البيئية الحالية والمستقبلية وبالتالي تعتبر عملية التأهيل بمثابة إنتقال المؤسسة من مستوى لآخري تميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية وهذا بالقضاء على نقاط ضعفها، وتحسين نقاط قوتها، في ظل محيط تنافسي وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الإقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.[1]

2- تعريف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فقد تبنت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر التعريف الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والذي مفاده أن التأهيل هو: "عملية مستمرة للتعلم، التفكير، والتثقيف والتي تسمح باكتساب إتجاهات وقناعات جديدة، أساليب تفكير وسلوكيات المنظمين، وطرائق تسيير ديناميكية ومبتكرة"، يلاحظ من خلال التعريف أنه ركز على:[2]

- التركيز على التعلم وتحين المعارف لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعديل القناعات الإدارية لدى هذه الفئة اعتماد على المعرف الجديدة المحصلة؛
- الوصول بهذه الفئة إلى مستوى المنظم الذي وصفته الأدبيات الإقتصادية؛
- إعتماد طرق إدارية تتميز بالديناميكية والإبتكار بمعنى أنها تتماشى مع الموقفالذي يواجه المؤسسة.

3- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المراحل منها:

3-1- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

بادرت الحكومة الجزائرية إنطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تزامنا مع بداية التفاوض بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، حيث باشرت وزارة الصناعة في إطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000، بمشاركة كل من برامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية

[1] رؤوف زرفة، أحمد سلايمي، **واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2017)**، مجلة العلوم الإنسانية،مجلة دولية دورية علمية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 02، ديسمبر 2018، ص: 514.

[2] قاسمي كمال، **معوقات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مجلة علمية دولية سداسية محكمة تصدر عنكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2017، ص ص: 75-76.

الصناعية وبعض الدول المقدمة للأموال (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، ...)، وذلك في إطار البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر، حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب خاص موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، ويُسَير هذا الصندوق من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.[1]

3-2 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة والضعف وكذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة، والفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزانية تقدر ب(1) مليار دينار جزائري سنويا، وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302، تحت عنون "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ويهدف البرنامج إلى: مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار.[2]

3-3- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وقد أخذ إسم: أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولقد جاء عن طريق إتفاقية التمويل الممضاة في شهر سبتمبر من سنة 1999، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر

---

[1] إبتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص:35.

[2] غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة قاصدي مرباح، يومي 19/18أفريل، 2012، ورقلة، الجزائر، ص ص: 10-11.

أكتوبر من سنة 2000، ويتمثل الهدف الإجمالي لهذا البرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في التنمية الإقتصادي والإجتماعيةفي الجزائر.[1]

3-4- برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2010 – 2014)

إعتمدته الحكومة الجزائرية بتاريخ 11 جويلية 2010 خلال الإجتماع الوزاري الذي تحددت من خلاله الخطوط العريضة للبرنامج، مستوى المساعدات الممنوحة والقطاعات المعنية به والمعايير الواجب تطبيقها، خصص له غلاف مالي يقدر بـ 386 مليار دينار الجزائري يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على الأقل منذ سنتين، يركز على التأهيل التكنولوجي والجانب التسويقي لهما مما يعمل على تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات، يتم انجاز هذا البرنامج وفق محاوره الثلاثة المتمثلة في عمليات التشخيص، التدريب والمساعدات التقنية والإستثمارات المادية واللامادية.[2]

3-5- برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ميدا)

أطلق هذا البرنامج من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار تطوير مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعاده الثلاثة: سياسي، إجتماعي والإقتصادي، وقد عرف برنامجين هما ميدا 1 وميدا 2، إمتدا الأول بين 1995 و1999 أما الثاني فقد أمتد بين سنتي 2000 و2006. ويهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي، وذلك من خلال:[3]

- دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعادة تأهيل هياكل الدعم والمتابعة المكلفة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات إقتصاد السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات الإقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهة في الإشباع الجيد للإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **المرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[2] خير الدين معطى الله، سامية بزازي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001– 2014**، مجلة معارف، مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد20، 2017، ص: 486.

[3] سهيلة عيساني، **المرجع سبق ذكره**، ص: 123.

- تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال الرفع من قدراتها التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر

لقد غدت التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته. كما تعتبر بناءا للإنسان وتحريرا له وتطورا لكفاءاته. ومن خلال دراسة التاريخ الإقتصادي للدول الصناعية يبرز الدور الحيوي الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تلك البلدان، ... حيث تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي من خلال أنها تتميز بالإنتشار الجيد بين مختلف ميادين النشاط وبأعداد كبيرة،[1] وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في إيجاد فرص العمل، وإستعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة، وضمان إستدامة عملية التنمية الإقتصادية، فالمصدر الحقيقى لتكون القدرات التنافسية وإستمرارها هو "المورد البشري" الفعال، على هذا الأساس تجلى الإهتمام بها من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن نظرا للأدوار التي تسعى لتحقيقها والتي من بينها خلق فرص العمل، إذ تعتبر مصدرا كبيرا ومنتج لفرص العمل لأنها تعتمد على تكثيف العمالة.[2]

ونظرا لعدم قدرة القطاع العام على إستيعاب الأعداد الكبيرة لطالبي العمل، فقد "أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تزامن مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي، وهو ما تمخض عنه دور هام وفعال وحيوي لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية الإقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في دورها في توفير مناصب الشغل[3]، حيث أن المتتبع لتناقص معدلات البطالة والإرتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيلاحظ الأثر الإيجابي لهذه المؤسسات على تطوير الإقتصاد، وهذا ما سيتم توضحه من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة من2013 إلى غاية النصف الأول من

---

[1] ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، المنظم من طرف جامعة أحمد بوقرة، يومي 18و 19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر، ص: 5.

[2] بو البردعة نحلة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 117.

[3] مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 337.

2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2013 إلى غاية النصف الأول من2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	النصف الأول من 2018
مناصب الشغل	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470	2690246
التطور	/	155340	213788	169678	114772	88288
معدل التطور%	/	7,76	9,91	7,16	4,52	3,39

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات **نشرية المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم** رقم :26، 28، 30، 32، 33

التطور=2157232- 2001892 = 155340.

معدل التطور%= (155340 x100 /2001892) = 7,76%.

وبالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3) يمكن توضيح معدلات التطور على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2013 إلى غاية النصف الأول من2018

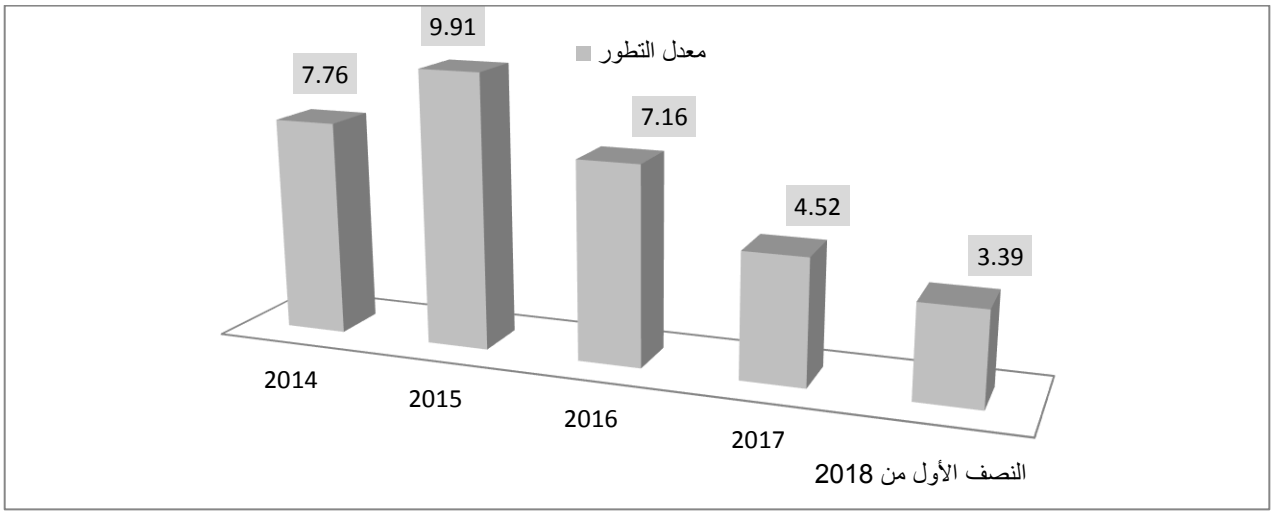

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-1) يظهر أن معدل تطور مناصب الشغل في

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2015 إرتفاعا ملموسا، حيث إنتقل من 7,76% إلى 9,91% خلال السنوات على التوالي 2014 و2015، ليتم تسجيل تراجعا معتبرا خلال الفترات اللاحقة، حيث إنخفض معدل التطور من 7,16% سنة 2016 إلى 4,52% سنة 2017 وهذا راجع للظروف التي مست الإقتصاد الجزائري منذ بداية سنة 2015 جراء إنخفاض في أسعار النفط الأمر الذي أثر على توفير الدعم لهذه المؤسسات، كما أدى إلى شطب العدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة

إن أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر أساسا على الجانب الإجتماعي فقط من خلال توفير مناصب الشغل فحسب ولكن تساهم كذلك في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال المساهمة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام

يمثل الناتج المحلي الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الإقتصادية لبلد ما خلال السنة، بالإضافة إلى المداخيل التي تأتي من الخارج كتحولات المهاجرين وإلى غير ذلك، ويعتبر الناتج المحلي الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للإقتصاد الكلي، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج المحلي الخام، لذلك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال الإجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات لصغيرة والمتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة.[1] حيث الجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (3-4): تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

طبيعة القطاع	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع الخاص في **PIB** (مليار دج)	5813,02	6741,19	7338,65	7924,51	8529,27

***Source** : Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques,*

***Bulletin d'information Statistique de I'entreprise** ;N"32, Mai 2018.p31*

[1] ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص: إدارة أعمال،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017- 2018ص ص: 56-57.

والشكل التالي يوضح مدى تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2016:

الشكل رقم (3-2): تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2012-2016

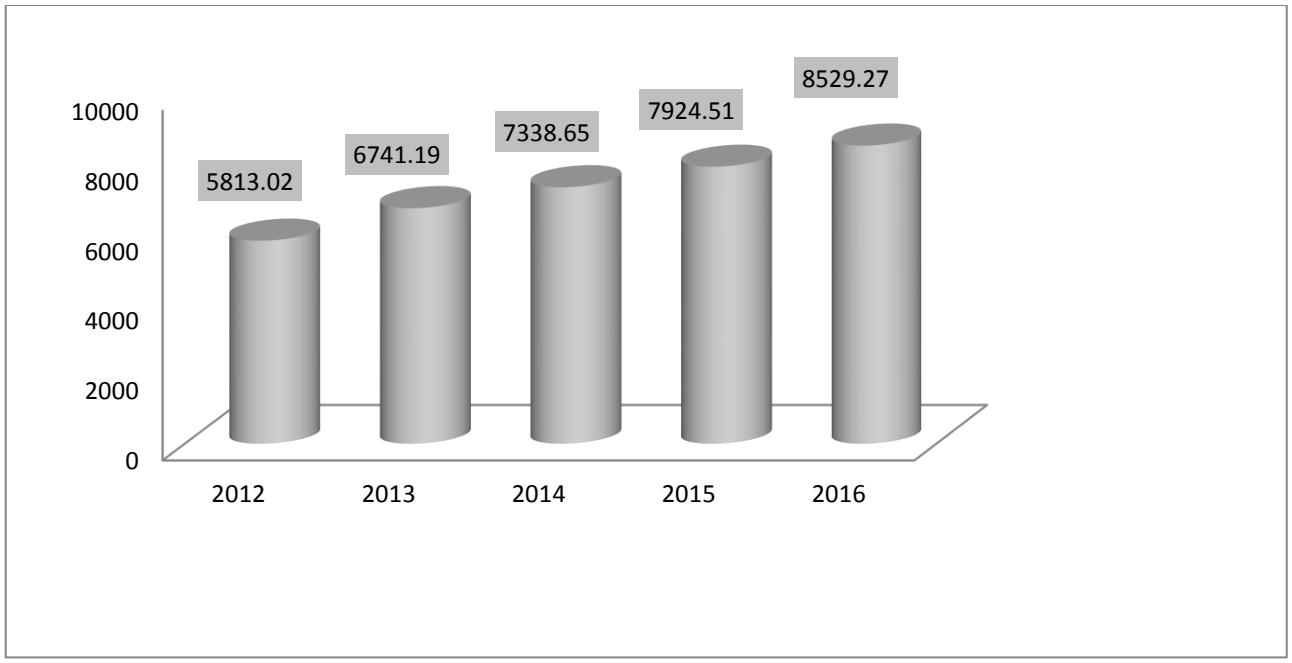

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول رقم (3-4) والذي يُظهر زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة من 2012-2016، حيث نلاحظ إرتفاع في قيمة الناتج الداخلي الخام من 6060,40 مليار دينار جزائري سنة 2012 إلى 9943,92 مليار دينار جزائري في 2016، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة أكبر من القيمة الإجمالية لناتج المحلي الخام خارج المحروقات، الأمر الذي يؤكد مدى أهمية القطاع الخاص على تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في خلق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقات مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات. إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الإنتاجية منها بخلق قيمة مضافة تساهم في دعم

وتنويع هيكل الإقتصاد الوطني.[1]

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

الجدول رقم (3-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة 2012-2016

الوحدة : مليار دج

القطاعات القانونية	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	1411,76	1612,94	1758,18	1918,67	2125,39
الأشغال العمومية	1232,67	1344,4	1438,51	1513,60	1653,22
النقل والمواصلات	881,06	1209,33	1299,57	1401,42	1488,85
الخدمات المقدمة للشركات	123,05	139,1	142,07	155,20	157,00
الفنادق والمطاعم	114,9	146,27	155,49	172,34	192,47
الصناعات الغذائية	232,2	249,17	288,98	307,36	340,77
الصناعات الجلود والأحذية	2,38	2,37	2,55	2,50	2,45
التجارة والتوزيع	1555,29	1759,6	1956,31	2 126,50	2205,22

***Source** : Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat,*

direction des système d'information et des statistiques,

***Bulletin d'information Statistique de I'entreprise** ;N"32, Mai 2018.p32*

من خلال الجدول رقم (3-5) وبالتركيز على سنة 2016 للتوضيح، يظهر أن أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة هي قطاع التجارة بمساهمة تقدر بـ 2205,22 مليار دينار جزائري، ثم الفلاحة بـ2125,39 مليار دينار جزائري، أما قطاع الأشغال العمومية فقد ساهم بـ1653,22 مليار دينار جزائري، والنقل والمواصلات فقد بلغت حجم المساهمة بـ1488,85 مليار دينار جزائري، أما فيما يخص قطاع الصناعة فإن مساهمته تبقي ضعيفة وذلك لعدة إعتبارات، حيث تشير البيانات أن القطاع الخاص يتجه إلى بداية تكوين قاعدة إقتصادية في الجزائر والتي تتطلب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق وغلق الأبواب تدريجيا على الإقتصاد الموازي الذي يمثل القوة التي تدمر القطاعات الإقتصادية الناشئة، وتشجع إنجاز إستثمارات جديدة

[1] مكاحلية محي الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص: 332 .

ومكثفة على مستوى جميع فروع النشاطات الإقتصادية، وضرورة الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعنى الزيادة في القيمة المضافة للمؤسسات ويتجلى ذلك بتحسين وترشيد التسيير اليومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات والمبادلات الخارجية

تعتمد الجزائر في صادراتها بقدر كبير على المحروقات(بنسبة 97%)، ولكن بعد الصدمات التي أصابت قطاع المحروقات، إنصب إهتمام الحكومة على إيجاد بدائل للمحروقات وذلك من خلال تشجيع على الإستثمار في قطاعات أخرى، وعلى إعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل حصة الأسد من القطاع الخاص، فقد أولت الجزائر إهتمام كبير بهذا القطاع وذلك للدور الهام والفعال كبديل لمرحلة ما بعد البترول حيث يساهم في ترقية الصادرات وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين2009- 2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2009	44,128	97,60	1,07	2,40	45,194	100
2010	55,527	97,32	1,52	2,67	57,053	100
2011	71,427	97,19	2,06	2,80	73,489	100
2012	69,804	97,10	2,08	2,89	71,886	100
2013	62,960	97	2,01	3,1	64,974	100
2014	60,304	95,89	2,58	4,10	62,886	100
2015	32,699	94,24	2	5,76	34,668	100
2016	28,221	93,98	1,8	6,01	30,026	100
2017	32,864	94,53	1,9	5,46	34,763	100

المصدر: قرارية ريمة، دريس ناريمان، **المرجع سبق ذكره**، ص: 104

[1] ماجدة رحيم، **المرجع سبق ذكره**، ص: 56.

من خلال معطيات الجدول رقم (3-6) يتبين أن الصادرات قد عرفت نموا كبير خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنه 2012 حيث إرتفعت قيمة الصادرات من 45194 إلى 71886 مليون دولار.

بحيث شكل قطاع المحروقات النسبة الكبيرة في عملية التصدير فيما كانت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى لا تذكر وذلك نتيجة لضعف الهياكل القاعدية والإستراتيجية المنتهجة من طرف الحكومة التي أعطت الإهتمام الكبير لقطاع المحروقات وأهملت باقي القطاعات، أما سنة 2015 فقد شهدت تراجع كبير في قيمة الإيرادات من العملة الصعبة وذلك نتيجة إنخفاظ في أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما جعل الجزائر تدرك الخطر الذي يتهددها نتيجة إعتمادها على قطاع المحروقات حيث بادرة الدولة بتشجيع المؤسسات على التصدير وهذا ما بدا واضحا سنة 2015 حيث إرتفعت نسبة الصادرات غير النفطية من 3,1% سنة 2013مع بداية ظهور بوادر الأزمة النفطية إلى 5,76% سنة 2015، حيث شكلت المرحلة ما بعد 2014 إهتمام بهذه المؤسسات.

والجدول التالي يوضح حجم تطور الواردات حسب مجموع المنتجات:

الجدول رقم (3-7): تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018

الوحدة: مليون دولار

مجموع المنتوجات	2014	2015	2016	2017	النصف الأول من 2018
السلع الغذائية	11005	9316	8224	8437	4590
السلع الخاصة بالإنتاج	17622	15970	14333	14497	7015
معدات والتجهيزات	19619	17740	15895	14573	6568
السلع الإستهلاكية الغير الغذائية	10334	8676	8275	8450	4611
المجموع	58580	51702	46727	45957	22784

***Source** : Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de l'entreprise** ;N"28,N"30,N"32,N"33.*

يتضح من الجدول رقم (3-7) أن حجم الواردات قد سجل تراجع معتبر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018 حيث سجل حجم الواردات سنة 2014 ما قيمة 58580 مليون دولار لتنخفض سنة 2017 إلى 45957 مليون دولار، وهذا راجع للإستراتيجية التي قامت بها الجزائر من خلال ترشيد النفقات الموجه للإسترداد وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي، حيث كانت للمعدات والتجهيزات النصيب الكبير من التراجع إذ إنتقلت سنة 2014 من 19619 مليون دولار إلى ما قيمته 14573 مليون دولار سنة 2017، ثم السلع الخاصة بالإنتاج التي سجلت إنخفاض مهم والتي كانت قيمة الوارداته 17622 مليون دولار سنة 2014 لتنتقل إلى 14479 مليون دولار سنة 2017، وهذا ما تم ملاحظته مع باقي المنتوجات.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الإقتصادي

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنويع الإقتصاد الوطني والخروج به من حلقة التبعية لقطاع المحروقات، من خلال نشاطها في قطاعات متعددة، الأمر الذي يسهم في توفير مختلف متطلبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات ما ينعكس بالإيجاب على الوضعية الإقتصادية الوطنية وخاصة التوازنات الخارجية للدولة (الميزان التجاري وميزان المدفوعات)، من خلال تدنية حجم الواردات وزيادة الصادرات.[1]

يهدف التنويع الإقتصادي إلى توازن هيكلة الإقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات بنسبة مهمة ومتقاربة. وعليه تنوع الهيكل الإقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره حيث كلما زادت النسبة للقطاعات الأساسية التي لم تنل إهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا وتنويعا وصولا إلى مرحلة التراكم كما يؤدى التنويع إلى إزدياد إنتاجية العمل ففي سياق التنويع تنشأ مجموعة واسعة الفروع والأنشطة المترابطة مما يعني تحطيم بنية الإقتصاد الوطني الوحيد الجانب كما يشمل تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية إذ يشمل ويتضمن التنويع كافة المناطق الجغرافيا ومبدأ التوازن الجهوي مما يؤدي للإستخدام الأمثل للمواد المتاحة وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي[2].

من خلال الجدول الموالي سيتم توضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب نوعها:

[1] كروش نور الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص : 145.

[2] أوكيل حميدة، **المرجع سبق ذكره**، ص: 145.

الجدول رقم (3-8): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية النصف الأول من2018

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة %
المصغرة(من01إلى غاية 09 عمال)	1068027	97,7
الصغيرة(من 10إلى غاية49 عامل)	21863	2
المتوسطة(من50إلى عاية249 عامل)	3280	0,30
المجموع	1093170	100

Source : Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat,

direction des système d'information et des statistiques,

***Bulletin d'information Statistique de I'entreprise** ; 33, Mai 2018.p8*

وبالإعتماد على معطيات الجدول السابق يمكن تمثيل الشكل التالي :

الشكل رقم (3-3) : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية النصف الأول من 2018

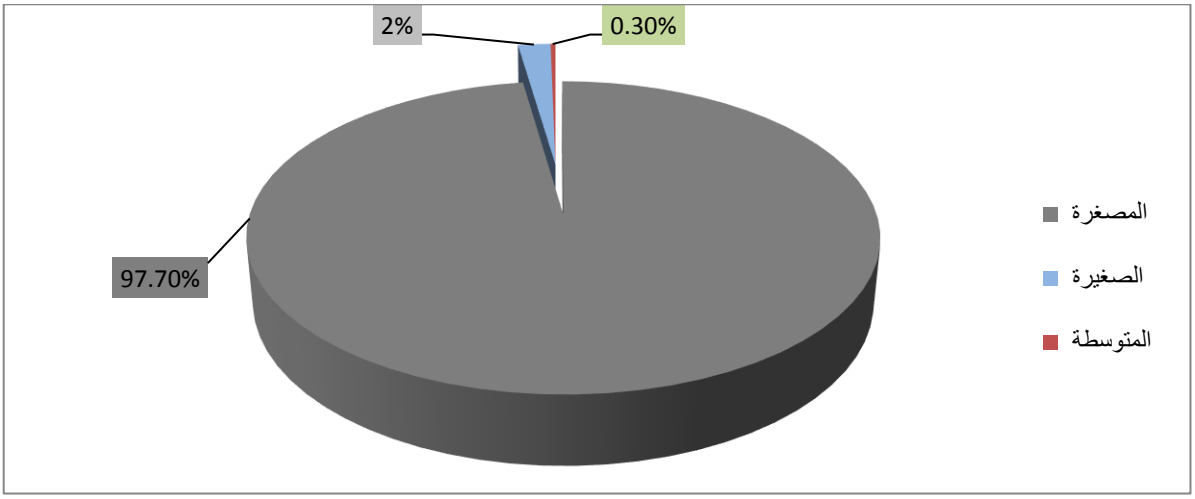

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق

يظهر في الجدول رقم (3-8) أن نوع المؤسسات التي تحظ بالإهتمام بالنسبة لأصحاب المشاريع هي المؤسسات المصغرة بنسبة 97,7% إذ يقدر عددها إلى غاية النصف الأول من 2018 بـ1068027 مؤسسة وذلك لقلة عدد العمال والتكاليف، ثم المؤسسات الصغيرة بـ2% إذ يقدر بـ21863 مؤسسة، ثم المؤسسات المتوسطة بـ 0,3% وذلك لأنها تعتمد على عدد كبير من العمالة وهذا يعتبر عبء كبير على المستثمرين، وكذلك التكاليف المرتفعة لإنشائها.

ويمكن توضيح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التراب الوطني في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية للفترة من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018

المناطق	2014	2015	2016	2017	النصف الأول من 2018
الشمال	344405	373337	400615	424659	438260
الهضاب العليا	108912	118039	125696	133177	136899
الجنوب	43672	46525	49595	51508	53060
المجموع	496989	537901	575906	609344	628219

***Source** : Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques,*

***Bulletin d'information Statistique de I'entreprise** ;N" 33,N"32,N"30,N"28,N"27.*

ومن خلال معطيات الجدول السابق يمكن تمثيل الشكل الأتي:

الشكل رقم (3-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية للفترة من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2018

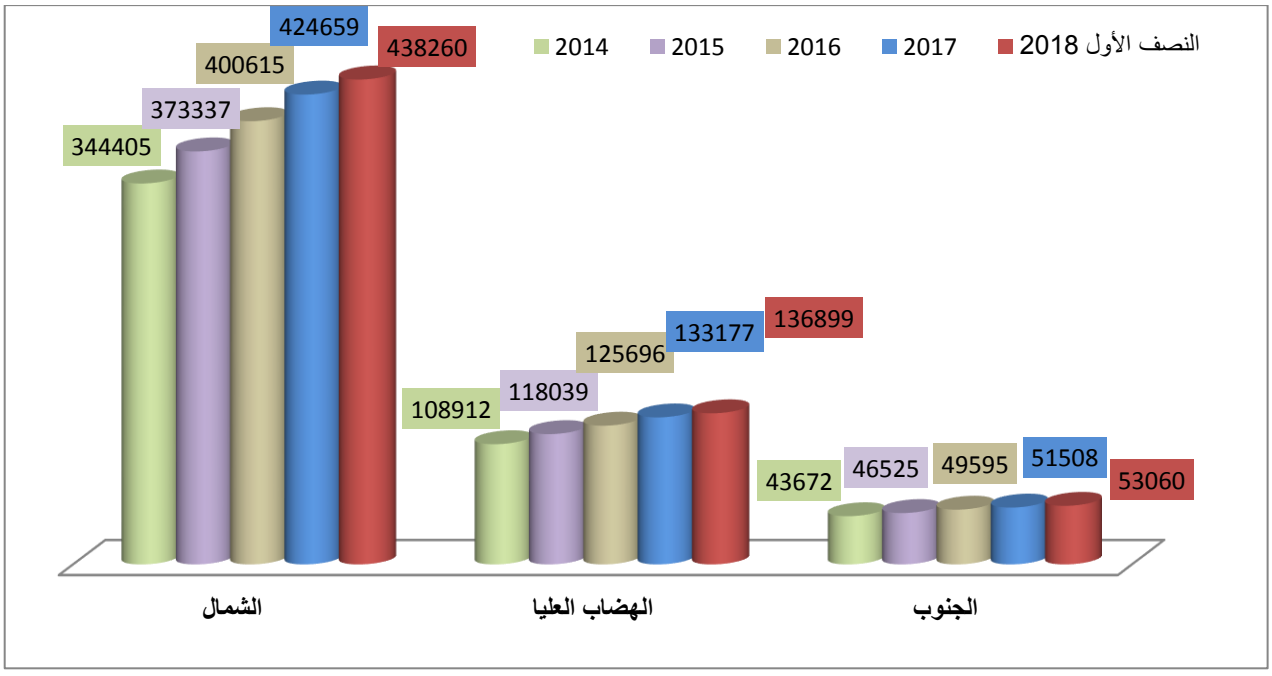

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول رقم (3-9) يظهر أن التمركز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو في المنطقة الحضرية بالقرب من التجمعات الكبرى كالجزائر، وهران، تلمسان، عنابة، قسنطينة، تيزي وزو،...إلخ ويرجع ذلك للظروف الملائمة والمساعدة، مثل وجود بنية تحتية أقوى من المناطق الأخرى، وكذلك الظروف الديمغرافية المتمثلة في إرتفاع عدد السكان، ووجود فرص نمو أكبر لهذه المؤسسات، كما يوجد تباين كبير بالنسبة لتوزيع هذه المؤسسات بين مختلف مناطق الوطن حيث إلى غاية سنة 2017 قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ424659 مؤسسة في المناطق الشمالية، أما في منطقة الهضاب العليا فقد بلغ 133177 مؤسسة لنفس السنة، و51508 مؤسسة في منطقة الجنوب.

خلاصة الفصل

يظهر من خلال هذه الفصل أن مساعي الدولة الجزائرية لتطوير وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات يبد جليا وهذا قصد مسايرة التحولات الإقتصادية العالمية من جهة والحد من الإختلالات التي يشهدها قطاع المحروقات من جهة أخري، حيث قامت الجزائر بإتخاذ عدة إجراءات وسياسات من أجل التحفيز على التصدير لتنويع مصادر الدخل، وهذا عن طريق التوجه نحو الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إستخلاص النقاط التالية:

–المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الإستقلال يعطي نظرة مستقبلية لهذه المؤسسات.

– إهتمام الدولة بهذه المؤسسات وإعطائها أهمية بالغة قصد تطويرها من خلال الآليات والهيئات المستحدثة لدعمها والإشراف عليها.

–المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، وهذا من خلال سهولة التموقع في المناطق النائية وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف.

– المجهودات التي تبذلها الدولة لإستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تنويع الصادرات، والرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالى من خلال الضرائب والرسوم المتأتية من مزاولتها لنشاطها.

– الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل الجديدة، وقدرتها العالية على إمتصاص البطالة.

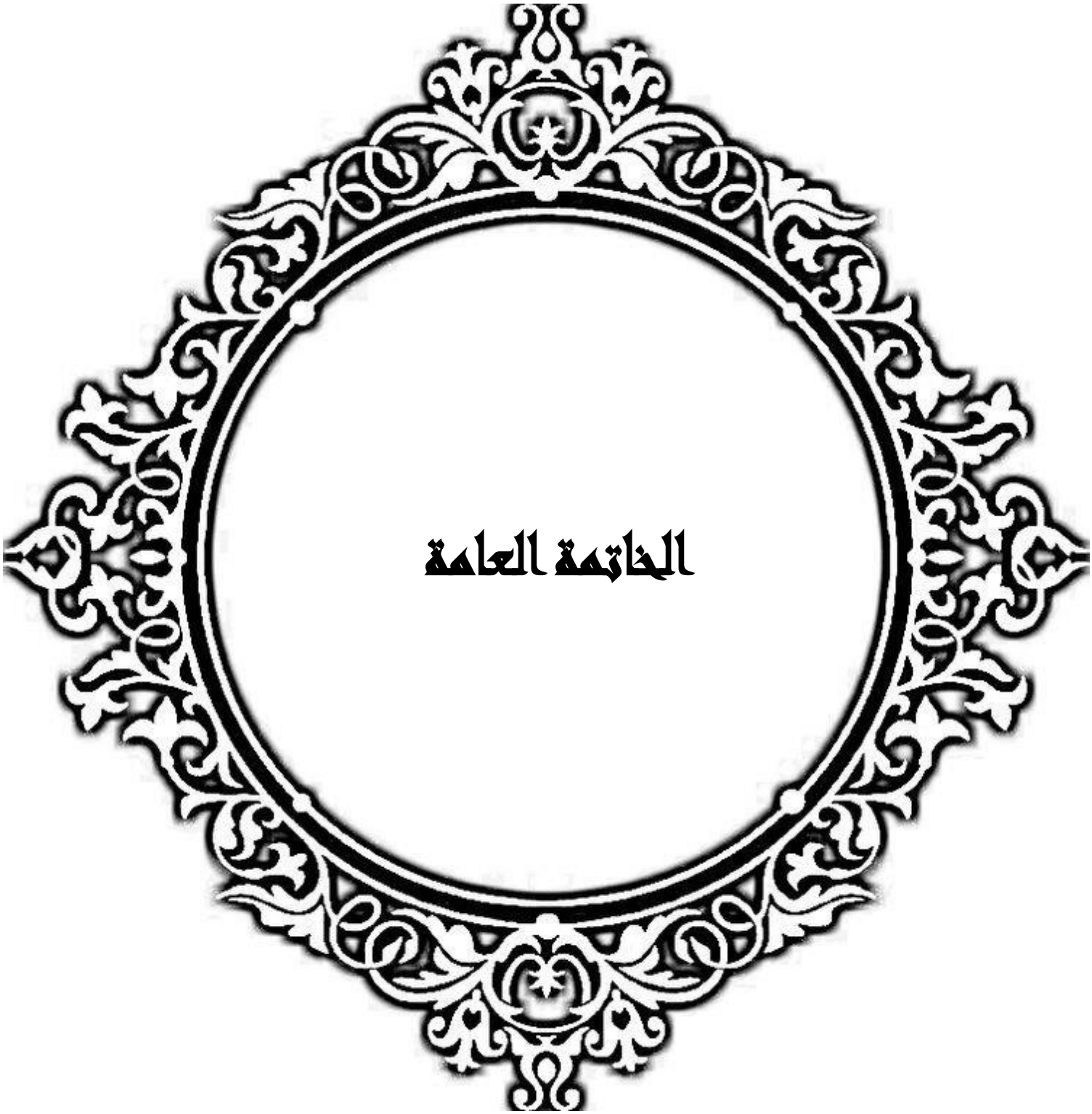

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة سواء كانت النظرية أو التطبيقية التي تم القيام بها لتوضيح الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الإقتصادية، وقدرتها الكبيرة على مسايرة الإضطرابات والتغيرات الطارئة التي تصيب الإقتصاد، وهذا من خلال قدرتها على التأقلم مع كل الظروف، وسهولتها على التوسع في جميع الأقطار محليا ودوليا.

أما فيما يخص الدور الذي تلعبه في الجزائر وهذا رغم حداثتها والصعوبات التي تعاني منها، إلا أنها حضيت بإهتمام كبير من خلال الإصلاحات في الإجراءات القانونية والتشريعية والهياكل التي تم خلقه لدعمها ومتابعتها في محاولة لتطوير هذه المؤسسات وتوفير المناخ المناسب لأداء دورها كبديل لقطاع المحروقات.

وفي سياق هذه الدراسة تم طرح الإشكالية التالية: **ما مدي مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل، وإختبار الفرضيات التي تم وضعها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول تم دراسة المؤسسات الصغير والمتوسطة من الجانب النظري حيث تم توضيح المفاهيم العامة حول هذه المؤسسات والتعرف على الخصائص التي تتميز بها والعوائق التي تحول دون تطورها، وكذلك الأشكال والتصنيفات التي يمكن من التفريق بين مختلف المؤسسات، وأساليب التمويل المعتمدة في تمويلها.
- الفصل الثاني تم التطرق إلى موضوع التنمية الإقتصادية وهذا من خلال التعرف على هذا المصطلح وتوضيح أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين النمو، وكذلك المتطلبات التي تحتاجها،كم تم دراسة بعض النظريات التي تفسر أو تشرح التوجهات التي تحكمها وأهم المؤشرات التي تتحكم في التنمية، وكذلك العلاقة المبنية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية،وكما تم دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما تم التطرق في الفصل الثالث على أهم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الإستقلال حتى يومنا هذا، أهم الهيأة والآليات الداعمة لها وهذا من خلال إستحداث مجموعة من الصناديق التي ترافق هذه المؤسسات، كما تم إعطاء بعض الإحصاءات لأهم المؤشرات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➢ **نتائج الدراسة**

تتمثل أهم النتائج المستخلصة من خلال العرض السابق هي:

- شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا معتبرا من حيث التعداد العام خلال الفترة التي تم دراستها وهذا

راجع للدعم الذي توفره الدولة والتسهيلات في منح القروض.

– عند دراسة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية يظهر جليا التفاوت الكبير، حيث تركزت معظم هذه المؤسسات في المناطق الشمالية وهذا راجع كما تبين في الدراسة إلى الكثافة السكانية وجودة البنية التحتية، كما أن التوجه شبه العام لهذه المؤسسات في المجال الخدمات ثم الأشغال العمومية.

– تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عديد من العوائق والتي تحول دون تطورها منها ضعف قدرتها التنافسية نظرا لحداثتها بالدرجة الأولى وكذلك نقص الكفاءة لبعض المسيرين هذا ما يؤدي إلى إفلاسها، كما أن اليد العاملة المشتغلة تفتقد للمؤهلات الفنية والتقنية لكي تساهم في تطوير وتجديد المنتوجات، كما مشكل العقار يعتبر من أهم العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات لتطور هذه المؤسسات وتوسيع نشاطها.

– من خلال الدراسة الإحصائية يبين أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة بحوالي 98% وهذا ما يحول دون تطوير الإقتصاد، حيث تعتبر قيمة مساهمتها ليس لها تأثير على الإقتصاد الوطني.

– حسب الإحصائيات المقدمة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بقدر كبير في توفير مناصب العمل وكذلك في إمتصاص البطالة.

➢ **الإقتراحات والتوصيات**

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

– التعويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لقطاع المحروقات من خلال توفير التسهيلات خاصةً في منح العقار الصناعي؛

– توفير المناخ الملائم للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإصلاحات القانونية والتشريعية؛

– إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات حسب المناطق من خلال إعادة الإعتبار للمناطق النائية وتوفير البني التحتية المناسبة لتشجيع على الإستثمار.

– إعتماد مشاريع تتناسب مع طبيعة المنطقة حتى تعطي طابع تخصص ومحاولة إحياء الموروث الثقافي للمنطقة.

– ضرورة حل مشاكل التمويل عن طريق التنسيق بين مختلف البنوك والهيأة المشرفة على هذا القطاع.

➢ **الكتب**

1-أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر،2014.

2-إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة**، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

3-بلال خلف السكرانة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

4-توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009.

5-عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.

6-علي جدوع الشرفات، **مبادئ الإقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

7-ماجد العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الخامسة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2014.

8-منير إبراهيم هندى، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية 3، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2015.

9-هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.

➢ **المجلات**

1-إهاب مقابلة، **بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 17، العدد الأول، يناير2015.

2-برجي شهرازاد، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد15، جوان 2016.

3-بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 5، فيفري 2019.

4-بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، **آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الإستثمار في الجزائر**، مجلة المنارة للدراسات الإقتصادية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد2، ديسمبر2017.

5-بن مسعود آدم، **الهيات والأليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2011-2012**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، مجلة دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 7 المجلد 2، 2014.

6-حكيم بن جروة، باديس بوخلوة، رمزي بودرجة، **العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستديمة**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد 2، أفريل 2018.

7-خير الدين معطى الله، سامية بزازي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001- 2014**، مجلة معارف، مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد20، 2017.

8-رؤوف زرفة، أحمد سلايمي، **واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2017)**، مجلة العلوم الإنسانية،مجلة دولية دورية علمية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 02، ديسمبر 2018.

9-سامي زعباط، **عوائق التنمية الإقتصادية في الجزائر وآليات علاجها**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد الثاني، أفريل 2018.

10-سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، العدد31، 2015.

11-سيد حياة، يزيد فدول، **مدى مساهمة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والنهوض بها**، مجلة المنار للدراسات الإقتصادية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد 2، ديسمبر2017.

12-علي دحمان محمد، غيلاني عبد السلام، **سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، العدد3، جوان2018.

13-عميرة أمين، **التجارب الحديثة لإستراتيجيات التنويع الإقتصادية في الدول النامية الغنية بالمواد الطبيعية**، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد1، أفريل 2018.

14-فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث، مجلة دورية محكمة سنوية تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد7، 2009-2010.

15-قاسمي كمال، **معوقات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مجلة علمية دولية سداسية محكمة تصدر عنكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2017.

16-قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، العدد12، جوان2015.

17-قرارية ريمة، دريس ناريمان، **دراسة تقييميه لدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، العدد4، ديسمبر2018.

18-محمد خثير، زبير محمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة يصدرها مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 16، السداسي الأول 2017.

19-محمد طالبي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، مجلة دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، العدد12، الجزائر، 2009.

20-مير أحمد، بوعدة حنان، مزراق وردة، **دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مجلة علمية دولية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، العدد4، 2018.

21-نادية قويقع، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق**، مجلة العلوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 14، 2006.

22-ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلة علمية دورية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 2، أفريل 2018.

➢ الأطروحات والمذكرات

1-العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

2-أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

3-بن طيرش عطا الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2017.

3-بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

4-خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014.

5-رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

6-زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017.

7-سامية عزوز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع تخصص: تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

8-سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.

9-سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015.

10-ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.

11-عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإقتصاد المحمي إلى إقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

12-فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

13-فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

14-قبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

15-قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017/2018.

16-كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

17-كروش نور الدين، **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تجارية والمالية، تخصص: مالية، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، الجزائر، 2015-2016.

18-لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013.

19-محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالى للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

20-محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

21-مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015.

22-نسيمة سابق، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2015-2016.

23-هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

24-إبتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

25-الغلم مريم، **دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2015-2016.

26-بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

27-بو البردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: التنظيم الإقتصادي، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

28-بو القرقور بوزيد، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المحلية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، تخصص: سوسيولوجيا الدينامكية الإجتماعية والتنمية الإقليمية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011-2012.

29-حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

30-شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

31-عبد الله بلعيدي، **التمويل برأس المال المخاطر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة، تخصص: إقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

32-قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، تخصص: تسوبق دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011-2012.

33-قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

34-قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص: تسيير الموارد البشرية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009-2010.

35-مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

36-مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2011.

37-يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

38-أميرة جديد، **إجراءات إنشاء الشركات التجارية وفق التشريع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.

39-جليلة دحمون، ريمة يحمدي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص : تمويل التنمية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

40-حراش معاذ، نمر أحمد، **أثر الهيكل المالي على القدرات المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015.

41-خياري ميرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

42-دينذن صلاح الدين، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

43-راضية قربوع، **محددات إختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

44-رحالي كريمة، **أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

45-رمزي بومعراف، **مناخ الإستثمار وتأثيره على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

46-زويدة يمينة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

47-سهيلة عيساني، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علو التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

48-شبيرة سعيدة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

49- علام محمد رضا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.

50-عليان نيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015.

51-فاطمة الحاج قدور، **التمويل كأداة لإستمرارية المشاريع الإستثمارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

52-فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

53-ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص: إدارة أعمال،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017- 2018.

54-محمد جلال يخلف، وليد محامدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل أزمة إنخفاظ أسعار البترول**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016.

55-مساني رشيدة، بومنير نسرين، **دور وفعالية الأليات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغيرة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تمويل مصرفي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016.

56-مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

➢ **التظاهرات العلمية والندوات والمؤتمرات**

1-بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يومي 6/5 ماي 2013، الوادي، الجزائري.

2-حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، **آليات دعم ومساعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يومي07/06 ديسمبر 2017، الوادي.

3-حطاب زينب، كروش نعيمة، **تطور المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتقييم آليات الإنشاء والتمويل خلال الفترة 2000-2010**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي

الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، المنظم من طرف جامعة أمحمد بوقرة، يومي 18و19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر.

4-خالد قاشي، أيوب الشيكر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يومي 07/06 ديسمبر2017، الوادي، الجزائر.

5-ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، المنظم من طرف جامعة أحمد بوقرة، يومي 18و 19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر.

6-عبد العزيز قتال، سارة عزيزية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-واقع وتحديات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة حمة لخضر، يوم 07/06 ديسمبر 2017، الوادي، الجزائر.

7-غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنظم من طرف جامعة قاصدي مرباح، يومي 19/18أفريل، 2012، ورقلة، الجزائر.

8-نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الإقتصادي وخفض معدلات البطالة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، المنظم من طرف جامعة أمحمد بوقرة، يومي: 18و19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر.

➢ مواقع الأنترنيت

1-برنو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها وودورها في التنمية"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية، (2019/04/16 الساعة 19:24)، https://democraticac.de/?p=40830.

➢ المراجع باللغة الأجنبية

1-Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat، direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de I' entreprise** ,**N"33**, **november**2018.

2-Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat، direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de I' entreprise** ,**N"32**,**Mai**2018.

3- Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat، direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de I' entreprise**, **N" 30**,**Mai** 2017.

4-Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat، direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de I' entreprise** ،**N"28**, **Mai** 2016.

5-Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat، direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de I' entreprise**, **N"27**,**septembre** 2015.

5-Ministère de petite et moyenne entreprise et de L 'Artisanat، direction des système d'information et des statistiques, **Bulletin d'information Statistique de I' entreprise** ,**N"26** ,**Avril** 2015.